جامعة آكلي محند أولحاج –البويرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
القسم الخاص

# تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالب:
- صادق محمد لمين

إشراف الأستاذة:
_ د/منصوري صونية

## لجنة المناقشة

الأستاذة: د/ رحماني حسيبة.....رئيسا
الأستاذة: د/ منصوري صونية.....مشرفا ومقررا
الأستاذة: د/ أيت بن عمر صونية.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2021/07/06

# شكر و تقدير

**أحمد الله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحص**

**وأشكره تعالى على ما وفقني وهداني إليه لإتمام هذه المذكرة.**

**أتقدم بخالص الشكر و أسمى التقدير إلى كل أساتذتي طوال مشواري الدراسي،**

**وجميع أستاذة كلية الحقوق، كما أشكر أعضاء اللجنة على قبولها لمناقشة هذه المذكرة،**

**وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة "منصوري صونيا " معترفا لها بالجميل التي كان لعطائها**

**واهتمامها وعظيم متابعتها للبحث بروح علمية نزيهة عبر المراحل المختلفة من إعداده**

**وما أفادتني به من معلومات وتوجيهات الأثر الأكبر في الأخذ بيدي لإنهاء هذا البحث**

**ولا يسعني إلا الدعاء لها بوافر الصحة والسداد والتوفيق.**

**كما أنني مدين بالشكر والثناء إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث**

**جزاء الله الجميع عني وعن العلم خير الجزاء.**

# إهداء

**أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أسميه بكل افتخار والدي أرجوا أن يحمد الله في عمره ليرى ثمار قد حان قطفها بعد طول انتظار إلى نور عيني وتاج رأسي**

**" أبي العزيز "**

**إلى ملاكي و وقائدتي في الحياة ، من أرضعتني الحب والحنان ، إلى بسمة الحياة وسر الوجود ، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ، إلى أغلى الحبيب وأعز إنسانة**

**" أمي الحبيبة "**

**إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة إخواني الأحبة.**

**وإلى كل من معي ودعمني في مسيرتي.**

**حفظكم الله جميعا والله ولي التوفيق.**

# مقدمة

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحولات الأساسية التي طالت مختلفجوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، بحيث لم يعدثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرنالعشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعا تاريخيا معاصرا ورئيسيا وضع العالم على عتبة مرحلة جديدة لم يعهدها من قبل، إذ يمكننا القول أننا نعيش (عالما جديدا) يختلف كل الاختلاف عن سابقه الذي امتد حتى بدايات عقد الثمانينات من القرن الماضي، كما شهدالعالم موجة من التغيرات والتحولات الرهيبة مست مختلف مناحي الحياة أين تم التحول إلى مجتمعالمعلومات، الذي يتخذ من المعرفة والتقنية مرتكزا له.

ولا شك في أن هذه التغيرات والمستجدات التي طرأت على العالم بانتهاء القرن العشرينوبالتالي تأثر النظام الاقتصادي العالمي بها، ومن ثم برزت أوضاع ومعالم نظام اقتصادي عالمي يختلف عن سابقه، إن هذه الأوضاع الجديدة ستتيح فرصا لبعض أطراف هذا النظام، وهؤلاء هم صانعوه في الواقع، بينما على البعض الآخر مواجهة تحديات مختلفة ومتنوعة وقد تكون كبيرة، إذ لاريب في أن تلك التحولات تؤثر على مسارات التنمية بالدول المتخلفة نتيجة لصلتها بعمليات التنمية والتخطيط وصناعة القرارات المرتبطة بالخروج من التخلف وتحقيق التنمية، وعلى نسق العلاقات الدولية، فالتخطيط الاقتصادي تعرض فكرا وممارسة لأزمة شديدة منذ بداية السبعينات والثمانينات واشتدت أزمة التنمية في أغلب البلدان المتخلفة وتجلى ذلك بوضوح أكثر مع انهيار النظم الاشتراكية في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات.

والمتأمل في مختلف القطاعات الاقتصادية يجد أن القطاع المصرفي يعد من أكثر الأنشطة استجابة وتأثرا بهذه المتغيرات العالمية وبخاصة العولمة المالية وتداعياتها، بدليل ما نلحظه من اتجاهات عالمية حديثة في مجال الصيرفة وتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسةواقتحام الأسواق الخارجية عن طريق تبني فلسفة المصارف الشاملة، كما شهد العالم موجة منالتحرير المالي والمصرفي بعد إبرام اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات GATS فضلا عن الدور

الذي لعبته قرارات لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال بهدف ضمان سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي، وممارسة نوع جديد من العمل المصرفي هو الصيرفة الإلكترونية نتيجة توظيف الابتكارات التكنولوجية الحديثة والمذهلة وتطور تقنيات الاتصال .

ونظرا لما يحتله النظام المصرفي في الجزائر من أهمية خاصة بوصفه أحد المتطلبات الرئيسية لإنجاح الجهود الاقتصادية الرامية إلى تعزيز عملية النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، فضلا عن حشدوتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار المنتجة، فقد شهدت البيئة المالية والمصرفية الجزائرية عدة تطورات ومستجدات أبرزها إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي في إطار البرنامج الحكومي للإصلاح الاقتصادي والمالي وكذا سعي الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية وكذا ما سوف تشهده هذه البيئة مستقبلا بالانضمام المرتقب للجزائر لمنظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، إذ أن ذلك يتطلب من مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري وفي مقدمتها البنك المركزي الجزائري والمصارف التجارية والمتخصصة استشعار تحديات المرحلة القادمة وهذا ما يفرض عليها البدء في تنفيذ الخطوات الإجرائية لإنشاء منظومة مصرفية جديرة بمواكبه التطورات الاقتصادية.

ويعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث يحتل النظامالمصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلالقدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولاالخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو.

ويأتي المشكل العام لإصلاح المنظومة المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية وعليه فقدأصبحت كل عملية إصلاح في المنظومة المصرفية عملية جوهرية لأنه سوف يترتب عنها حتماانعكاسات على كل مناجي الحياة الاقتصادية، إلا أن إشكالية تكييف الجهاز المصرفي مع حركيةالإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية لا تثير مسألة الأطر والمتغيرات في جهاز التسيير

واستعمال مختلف الأدوات فحسب بل إنها تطرح كذلك معرفة ما إذا كانت أجهزة التنظيم والتأطير والمراقبة لاتتطلب فحصها من جديد، إضافة إلى أن العولمة الاقتصادية والمالية تلقي بمتغيراتها على الصناعة المصرفية سواء كانت محلية أو غير ذلك، الأمر الذي يتعين على المصارف مواجهة مثل هذه المتغيرات، حيث يلاحظ أن العولمة سوف تتيح فرصا للمصارف لزيادة الاستخدام الأمثل وفتح المزيدمن الفروع في البلدان الأخرى شريطة إعادة هيكلتها وزيادة رؤوس أموالها وتنفيذ خطة محكمة للاندماج الذي يحقق لها مزيدا من الكفاءة والتطوير والمنافسة وتحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريعها، وخصوصا مع سقوط الحواجز والقيود بالنسبة للصناعة المصرفية، واعتبار السوق المحليةجزءا من السوق العالمية التي يمكن لأي مصرف دخولها وتقديم خدماته فيه، لذلك يجب علىالمصارف الجزائرية الاستعداد الفوري لهذا التحدي الكبير.

**_ إشكالية البحث:**

وبناءا على ما تم ذكره سابقا ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى تأثير التحرير المصرفي على جودة الخدمات المصرفية في الجزائر؟**

**_ أهمية البحث:**

يستمد بحثنا هذا أهميته من أهمية التحرير المصرفي الذي يعتبر عجلة الاقتصاد، بما يقوم به من عمليات التمويل والدعم و تنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد ضمن الاقتصاد العالمي وذلك بمواكبة كل تطور يشهده والاستفادة من كل ما يقترحه من حلول.

كما يستمد أهميته من أهمية إصلاح المنظومة المصرفية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي نجد جزء كبير منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصرفة الإلكترونية على وجه الخصوص .وهو ما يتوقع أن ينعكس على جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن.

إن المعلومات التي توفرها دراسة تطوير وتحرير الخدمات المصرفية يمكن أن تعتبر مدخلا لتطوير وتحسين جودة ما تقدمه المصارف التجارية من خدمات مصرفية، وإن استطاعت المصارف تحقيق ذلك فإنه يمكن أن تضمن بقاءها واستمرارها.

**_ أهداف البحث:**

بناء على ما تقدم نحاول في هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية:

1- محاولة فهم وعرض سياسة التحرير المصرفي وإلى ما تؤول إليه في سياق القطاع المصرفي.
2- محاولة الوقوف عند الخدمات المصرفية ومعرفة صيغ تحقيق جودتها.
3- محاولة رصد انعكاسات تأثير التحرير المصرفي على جودة الخدمات المصرفية.
4- محاولة الوقوف على واقع الخدمات المصرفية ضمن النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي الحاصل.
5- يهدف هذا البحث إلى لوقوف على ضرورة اهتمام المصارف العمومية بجودة الخدمات المصرفية وتطبيقها على أرض الواقع بأقصى سرعة ممكنة، حيث أن هذه الأخيرة ستواجه منافسة حادة من طرف مصارف القطاع الخاص والمصارف الأجنبية التي تنشط في إطار السوق المصرفية الجزائرية.

**_ أسباب اختيار الموضوع :**

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع محل الدارسة هي:

-استمرارية ظهور الابتكارات المتعلقة بالخدمات المصرفية.

-التعرف على آخر التغييرات الحاصلة على مستوى الخدمات المصرفية

**_ أدوات و منهج البحث:**

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الذين نرهم صالحين للدراسة حيث قمنا بتعرض للمفهوم المصرفي من حيث التعريف وإجراءات و شروط و أساليب تجسيده ثم قمنا بتحليل معرفة مدى تأثير هذه الآلية وهي التحرير المصرفي على الخدمة المصرفية من حيث الجودة و التنافسية.

# الفصل الأول:

## الإطار المفاهيمي للتحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المجلس والدولي، ولقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسيع أنشطة المصارف وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق أن لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا باهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بالتعجيل بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

**ونهدف من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى إطار ألمفاهيمي للتحرير المصرفي من خلال مبحثين نتناول الأول منه على مفهوم التحرير المصرفي، ثانيا أساليب تجسيد التحرير المصرفي.**

# المبحث الأول:

# مفهوم التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل، حيث بدأت هذه العملية في الدول المتقدمة واكتملت بتوسيع أنشطة البنوك وتدويلها، ولا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره.

## المطلب الأول :

## تعريف التحرير المصرفي ومبادئه

يدخل التحرير المصرفي كذلك ضمن التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل ،زيادة حدة المنافسة بين البنوك، استعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات، تطبيق مقررات لجنة بازل، والدخول إلى (OMC) كمنظم للعالقات التجارية بين أعضائه ومحرر للخدمات المالية والمصرفية.

### الفرع الأول: تعريف التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على: "أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المصرفي، والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة[1]".

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام أشرافي قوي، وخصخصة مصارف القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية بالدخول إلى السوق المصرفية المحلية[2].

---

[1]– بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، " **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع وتحديات، المنعقد يومي 15/14 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر، ص477.

[2]– المرجع نفسه، ص478 .

تقوم سياسة تقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء الحرية لقوى السوق، عن طريق تحرير أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات نتيجة زيادة الادخار والتحكم في الأسعار وبالتالي القضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.[1]

***وعليه نعرف التحرير المصرفي من خلال ثلاثة جوانب أساسية[2]:***

**أ – تعريف القطاع المالي المحلي:**ويشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي:

1_ تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

2_ تحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة وكذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى.

3_ الفاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك، وتحرير المنافسة المصرفية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء المصارف المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص المصارف والمؤسسات المالية.

**ب – تحرير الأسواق المالية:** يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

---

[1]– بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، الجزائر،2006، ص 39.

[2]-Ben Salha. O (2006), libération financière crises Bancaires Et croissance économique : une investigationempirique en données de panel, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Master,économiqueetfinance International, Paris, France , p 7-9 ;Http//www.ifgtunisa.org/files/htesie/ben%20 salha %20Oussama.pdf.20/02/2015.19:16

يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين[1] :

**_ الأولى** :من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل تدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

**_ الثانية** :إن لتحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحويلية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجري بها غير المقيمين.

**الفرع الثاني :مبادئ التحرير المصرفي**

من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الظروف أدت ببعض الدول إلى رفض سياسة التحرير المصرفي نظار لأثارها السلبية على الاقتصاد إلا أنه لا يمكن تطبيق هذه السياسة ولكن بالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا وضع الرقابة الحذرة على المصارف بل إدارتها بنجاح والتمسك والمبادئ بالشروط الكفيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعليه يمكن القول إنه ليس هناك وصفة تطبقها على جميع الدول من أجل إنجاح عملية التحرير المصرفي، بل يتوقف ذلك على مدى تجسيد مبادئ التحرير المصرفي.

**تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين[2]:**

_ تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها لادخار وخفضها للاستثمار.

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد :**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص35 .

[2]– سعيد النجار، "**السياسات المالية والأسواق المال**، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، مصر، 1994 ، ص14 .

_ تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريف الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

## المطلب الثاني :

## مزايا وعيوب التحرير المصرفي.

إن الكثير من الدراسات و التحليلات أشرت إلى أن هناك العديد من المزايا أو الايجابيات التي يمكن أن تحقق اثر التجسيد لسياسة التحرير المصرفي,مما لا يمنع من وجود عيوب خلفتها هذه السياسة ,لها تأثير سلبي على الواقع الاقتصادي حصريا.

**الفرع الأول: مزايا التحرير المصرفي:**

في ظل اتساع مظاهر العولمة المالية، كان على البنوك تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ومن مزايا التحرير المصرفي:

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين،والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.
- ارتباط الخدمات المالية بالاقتصاد الكلي والتنظيم والرقابة المالية والنظام التجاري.[1]
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية.
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية، وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة.

[1]– قريشي محمد الجموعي" :**قياس الكفاءة المصرفية في المؤسسات الاقتصادية : دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003/1994**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،الجزائر،2006 ، ص42.

- زيادة حجم المعاملات يخفض مخاطر السوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .
- تعزيز العمق المالي وتطوير الأسواق المالية على المدى البعيد.
- تدعيم الدول بأنظمة مناسبة للرقابة والتنظيم على المستوى الوطني .
- إجراء التحرير المالي والمصرفي، المصحوب ببرنامج واسع للخوصصة، وخلق بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص، يسمح باجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج، أي الحد من ظاهرة تهريب رأس المال إلى الخارج .
- إمكانية وصول البلدان النامية إلى أسواق المال الدولية من خلال ما توفره العولمة المالية من قابلية التحويل للحساب الجاري ولحساب رأس المال.
- اقتحام أفضل كأسواق رأس المال العالمية .
- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية، وتطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات [1].
- المالية والتحرر المالي، سوف يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الاقتراض وفتح مشاريع جديدة .
- تطوير مستوى الخدمات المالية وتحسين نوعيتها وإتباع أساليب حديثة في الإدارة .
- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كإنعاس لنجاح العولمة [2].
- تسعير الخدمات المالية بشكل يتماشى مع الأسعار الدولية لهذه الخدمات .
- جعل قطاع الخدمات المالية و المصرفية أكثر فعالية و استقرارا .

---

[1]– أ.د .سمير محمد عبد العزيز "**عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**"، التجارة العالمية والوثيقة الختامية بين انتهاء الجات وقيام منظمة التجارة العالمية ، المكتب العربي الحديث ،2006 ، ص35 .

[2]– د. شريط عابد" **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية :حالة المغرب العربي**"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر ، 2004 ، ص ص59–60.

- تحرير القطاع المالي والمصرفي وانفتاحه على الشراكة والمنافسة الأجنبية يسمح بالاستفادة من التطور و التكنولوجيا، إضافة إلى تخفيض تكاليف التحرير والانفتاح.[1]
- توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء و تحسين جودتها من أجل رفع مستوى التعامل معهم و تلبية احتياجاتهم الخاصة و التمويلية .
- التخفيض من مخاطر السوق و تعميق و توسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات و مجال الخدمات.
- التحرير المالي والمصرفي يسهل على الدول الحصول على القروض سواء بطريقة مباشرة (بفعل عملية التحرير) أو بطريقة غير مباشرة (بانخفاض تكاليف القروض).[2]
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والإدماج المصرفي.[3]
- تحسن السياسة النقدية، بحيث أن تحرير القطاع المصرفي وضع ضغطا على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة ومناسبة .أما تحرير التجارة في الخدمات المصرفية فهو يعيد تخصيص الموارد المالية من خلال تقليل التدخل الحكومي المباشر، بحيث يحدث في النهاية تحقيق الكفاءة في توظيف تلك الموارد بأقل مخاطر ممكنة، ومن ثم يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى تحسين تخصيص الموارد المالية، وزيادة العائد على الاستثمار، والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي من خلال سياسة نقدية وسياسة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية [4].

---

[1] - OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N : 05 -2335 présenté par quelques pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon,…) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005, p : 1.

[2] - Agnès Bénassy Quéré - Véronique Salinas: « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet 2005, p : 9.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق ، ص145.

[4]– المرجع نفسه، ص146 .

- تحرير تجارة الخدمات تسمح بنقل التكنولوجيا، المهارات الإدارية والاختراعات السريعة إضافة إلى ارتفاع العمالة و تخفيض أسعار الفائدة و الرسوم المصرفية.[1]
- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يؤدي إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من مزايا، وفرص، والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد،والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله العولمة المالية من مخاطر ومحاذير،لأن إدارة البنوك في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تقتضي رفع القيود عن تلك التجارة بأنظمة مناسبة للرقابة والتنظيم على المستوى المحلي.

**الفرع الثاني : عيوب التحرير المصرفي:**

هناك عددا من التحديات التي تفرزها عملية التحرير المصرفي تتمثل هذه التحديات في:

- سهولة التعرض لأزمات مالية بسبب انفتاح الاقتصاد على الاقتصاديات الأخرى، فإذا حصلت أزمات مالية في دول مجاورة قد ينتقل أثر هذه الأزمة إلى الاقتصاد الوطني بسبب تكامل الاقتصاديات في ظل التحرير المالي[2].
- إمكانية حدوث هروب لرؤوس الأموال والاستثمارات المحلية بسبب انخفاض في معدل العائد
- زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث تضخم (زيادة في عرض النقد) ويؤدي إلى حدوث اختلال بأسعار الفائدة والصرف والذي قد يؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية.
- عدم قدرة البلدان النامية على منافسة البلدان الصناعية بسبب عدم التكافؤ من ناحية الخبرات والموارد المالية والتقنيات هذا الكلام تبينه مقولة" **الكبير يأكل الصغير**."

---

[1] – د .عدلي شحادة قندح" :**تأثير إتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية (1995/2003)** "، إدارة السياسات الاقتصادية، مصرف قطر المركزي،2003، ص ص26–27.

[2] – حمزة عدنان العسلي "**:أثر التحرير المالي على عائد الأسهم وحجم أسهم قطاع البنوك في الأردن**"، رسالة ماجيستر :كلية إدارة الأعمال والمال –جامعة البيت، المفرق ،2006 ، ص 50.

- انخفاض في سيادة الدولة بسبب أن التحرير المالي قائم على أساس انسحاب الدولة من بعض المظاهر الاقتصادية[1] .
- أسواق القروض في معظم الدول النامية مقسمة.
- سيطرة واحتكار من قبل المؤسسات المالية· .
- عدم كفاءة و توافق القواعد المؤسساتية مع الرقابة والتنظيم.
- وجود رؤوس الأموال الساخنة وخروج رؤوس الأموال بشكل مفاجئ فالمستثمر الأجنبي يفضل استثمار أمواله والمضاربة بها في اقتصاديات مستقرة اقتصاديا و سياسيًا وتحقق له أعلى عائد ممكن[2] (أفضل مثال إخراج المستثمرين لأموالهم من تايلنديا عام1997نتيجة حدوث الأزمة التي أدت إلى انخفاض العملة التايلندية)

[1] – صلاح الدين محسن السيسي : "**قضايا إقتصادية معاصر**ة "، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003 ، ص115.

[2] - Philippe D'Avisenet – Jean Pierre Petit : "**Economie internationale ; La place des banques**" ; édition : Dundod :1999، p : 103.

# المبحث الثاني:

# أساليب تجسيد التحرير المصرفي

يعتمد التحرير المصرفي في تجسيده على عدة أساليب مختلفة حيث تتم هذه الأساليب وفق إجراءات و شروط قائمة لإنجاح سياسة التحرير المصرفي.

## المطلب الأول:

## إجراءات و شروط التحرير المصرفي

يحمل التحرير المصرفي في طايته مجموعة من الإجراءات والشروط التي تسعى إلى تطبيق نظام إشرافي قوي وكذا تطوير السوق المالية، إذ لا يمكن للتحرير أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي في ظل التحرير المصرفي وهذا لا يكون إلا وفق إجراءات و شروط.

**الفرع الأول: إجراءات التحرير المصرفي**

تختلف أساليب تحرير لقطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة ، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية ، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي أو لتحسين البنية الأساسية و تطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل التنظيمي ، إلى العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية[1]:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها و إزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية و الاحتياطي القانوني أو لتمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها.
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق المصرفية و وتسهيل إجراءات الانسحاب منه.

[1]– عبد الغني حريري" **:دور التحرير المالي في الأزمات المالية والتعثر المصرفي**"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العلمية، جامعة سطيف،20–21 أكتوبر، 2009 ، ص03.

- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.
- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني الأجنبي.
- السماح بإنشاء مصارف سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للمصارف الأجنبية.
- إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن التحرير المصرفي يتطلب توافر مجموعة من الشروط من أهمها:

1-**ضمان المنافسة:** إن التحرير المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك بتجنب الوقوع في الفروق واسعة لبن سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط والتميز في عملية منح الائتمان وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

2-**ضمان عدم تجزئة السوق:** إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح الترخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

**الفرع الثاني : شروط التحرير المصرفي**

إن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية ماكينون و شاو في شكلها الأول، دفعت به إلى بناء نموذج جديد سنة 1991 ، والذي يبين أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل بدء عملية التحرير، إلى جانب توفر استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل البدء في التحرير إلى جانب التدرج في تطبيق هذه السياسة مع تقوية نظام الإشراف على النظام المصرفي.

هناك شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة، وتتمثل هذه الشروط في:

**أولا : توافر الاستقرار الاقتصادي الكلي [1]:**

من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي.

وهناك عدة معايير لتقرير الاستقرار المالي الدولي بتسيير قرار الإقراض والاستثمار وتحسين سلامة عمل الأسواق المالية، والحد من مخاطر النكبات المالية وآثارها، وتحقيقا لهذه الأغراض لا تغطي المعايير القطاع المالي فحسب بل تغطي أيضا بعض جوانب سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة الكشف عن المعلومات.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام ،يجب اتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي: [2]

**أ_ الإجراءات الوقائية:**هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية، بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين،تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي، ويضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدليس.

**ب_ الإجراءات العلاجية :** هي عادة إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية،وتكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، وحقوق الملكية الحكومية،كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة

[1]– كريمة محمد إبراهيم الحسيني :**تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق**، دراسة التجربة المصرية رسالة دكتورة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصر، 2001 ، ص56

[2]– محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، 2004 ، ص ص 186–191.

النقدية، والقيام بإجراءات التصفية وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.

من أجل القيام بالإصلاح المصرفي،لابد من تطبيق وتنفيذ سياسة التحرير المصرفي،كما يشترط توفر الاستقرار الاقتصادي العام،المتمثل في استقرار الأسعار، وتقليل من مدى رفع معدلات الفائدة، والتحكم في معدل التضخم الذي يضخم من الديون، ويؤثر على النظام المالي.
يزيد الاستقرار الاقتصادي من يقين البنك في التحكم في تكلفة التمويل في المستقبل،ويرفع من قيمتها في القيام بمشروعات طويلة المدى.

**ثانيا: توافر المعلومات والتنسيق بينها:**

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي توفرها المصارف وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف أمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.[1]

تختلف المعلومات عن السلع الاستهلاكية، فالأولى لا تستهلك بالاستعمال عكس الثانية، وكذلك الأولى لها فوائد عامة وللثانية فوائد خاصة .ويقصد بالمعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المصرفي أن

[1]– مرفت عبد السلام عبد المجيد صابرين " **تقييم أداء الجهاز المصرفي في ظل السياسات التحرير المالي** في مصر خلال الفترة(90/91–2000/99)، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة أسيوط، مصر، 2004، ص28.

المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي الأكثر عائدا، والعكس صحيح، لأنها تعوض معدل الفائدة.

كما ينطوي على عدم التنسيق بين المعلومات،صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة،ورفع تكلفة الحصول على المعلومات،ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المصرفي ضرورة التدخل الحكومي،لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح، أو فرض ضرائب، أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات،التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق،وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

**ثالثا: إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:**

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي،يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث :

- القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق،وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وبطريقة عقلانية على المؤسسات، ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة[1].
- القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير .

ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث:

**1_ القطاع الحقيقي** يتم فيه رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والسماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية.

**2_ القطاع المالي والمصرفي** برفع الرقابة على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدلى القصير.

[1]–بن طلحة صليحة، المرجع السابق،ص 478 .

**رابعا: الإشراف الحذر على الأسواق المالية:**

يخص التدخل الحكومي إنجاح سياسة التحرير المصرفي،حيث تحدد الوكالات الإشرافية والمشرفون على وجه الخصوص أدوار كل من المدير ومدراء الأعمال،لضمان الشفافية وتحليل المخاطر المحتملة، وكذلك أدوار المراجعين الخارجيين في إعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية.

ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية، إلى مكافحة التسيب عن طريق الاهتمام بمواجهة الأخطار، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالأوضاع المالية، والهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسات المالية، والاستقلال الذاتي عن طريق تعويض المشرفين بسلطات أقوى اتجاه المؤسسات المالية .كما تساهم هيئات الإشراف على المؤسسات المالية على تنفيذ الإشراف، وتسهيل تدفق المعلومات، والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار، ومتابعة تنفيذه. لقد ساهمت لجنة بازل التي تأسست سنة 1975 ، في التأكيد على مفهوم الإشراف الحذر، والموحد على مجموعة البنوك الدولية، التي يجب أن تكون راضية على سلامة البنك،ليس لوحده،ولكن في إطار فحص إجمالي[1].

**خامسا: الاستقرار السياسي:**

يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرير المصرفي، وذلك لأنه يؤثر على الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعا، حيث أن إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال لا يسمح بدخول أموال للداخل بقدر يسمح الاستفادة منها في الداخل، بل إلغاء القيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي إلى خروج الأموال إلى الخارج، لأن المستثمر لا يميل إلى المخاطرة.[2]

[1]– بريش عبد القادر، المرجع السابق، ص42.

[2]–عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 2002 ، ص146 .

**سادسا: توافر قطاع مالي كفء ومستقر:**

لتحقيق هذا البند لا بد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالي كفء ومستقر.

**سابعا: توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة:**

يفضل قبل الشروع في إزالة القيود والانفتاح المالي يجب توفر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة، إذ أن عدم مراعاة ذلك قد يؤدي إلى أزمات مالية خطيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الفائدة المفترض ارتفاعها في ظل التحرير المالي.

## المطلب الثاني :

## عوامل زيادة قدرة تنافسية القطاع المصرفي في ظل التحرير المصرفي

يتطلب تحرير القطاع المصرفي التفتح على العالم الخارجي، وبالتالي يجب أن تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة العالمية، خاصة في الخدمات المالية، ومن بين العوامل التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية :

**أولا: القيام بدور البنوك الشاملة:**

تعمل أغلبية البنوك قبل التحرير المصرفي في ظل التخصص القطاعي أو الوظيفي، بينما تقوم البنوك الشاملة في ظل التحرير المصرفي بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال عن طريق تنويع أعمالها ووظائفها لتلبي رغبات كل عميل.

وعليه فالبنوك الشاملة تعمل على تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر ادخار ممكن من كل القطاعات، ومنح الائتمان لكل القطاعات، وتقديم الخدمات المتنوعة و المتجددة.[1]

تتميز البنوك الشاملة ب:

- تنوع هيكلها المكون من محفظة القروض و الاستثمارات، وذلك لتخفيض المخاطر.

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000 ، ص19 .

- تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها، عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق.
- العمل على تلبية احتياجات الشركات.
- الاستفادة من خبرات البنوك التجارية المتخصصة قطاعيا.

كما للبنوك الشاملة دور كبير في عملية الخوصصة عن طريق :

- معالجة الهياكل المالية للمؤسسات التي تعاني مشاكل مالية.
- أو إعادة تقييمها والمساعدة في بيعها والترويج لدى مشترين حدد، عن طريق تقييم أصولها بالقيمة الحقيقية.
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة، عن طريق تمويل المشروعات صغيرة للعمالة الزائدة الناتجة عن طريق خوصصة المؤسسات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي.
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم قروض، لتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

**ثانيا: الاتجاه الاندماج للاستفادة مزايا الحجم:**

تجد بعض البنوك نفسها غير قادرة على المنافسة في السوق، والسبب رجع أصلا لصغر حجمها، ولعدم قدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها خلا نشاطها المصرفي ولهذه الأسباب فكرت الكثير من المؤسسات المصرفية في مرحلة من مراحل التطور المصرفي في عملية الاندماج في مؤسسات مصرفية خاصة مع توصيات لجنة بازل الخاصة بالإشراف والرقابة المصرفية لتدعيم أعمالها لتغطية المخاطر.

فالاندماج المصرفي، هو تخلي البنك المندمج على ترخيصه واسمه إلى بنك المنهج، مع منح أصوله وخصومه، ويترتب عن الاندماج آثار إيجابية وأخرى سلبية، يمكن حصر الآثار الإيجابية فيما يلي:

- تدعيم المركز المالي للمؤسسة بزيادة رأس المال.
- تحسن مستوى الإطارات المصرفية والإدارية.

- رفع المستوى التكنولوجي المصرفي والمالي، لمسايرة المعايير الدولية.
- رفع مستوى تصنيفها الدولي والقيمة السوقية أسهم البنوك المندمجة.
- تنويع الأنشطة والخدمات المصرفية للعملاء والأسواق.
- تقديم خدمات البنوك الشاملة مع تخفيض المخاطر وزيادة قدرة تحملها.
- زيادة القدرة الائتمانية بجميع الموارد والأصول المالية.

أما الآثار السلبية للاندماج المصرفي يمكن إيجازها فيما يلي:

- يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة عدم الاعتناء بالزبائن الذين ينصر فوج عنها.
- كما يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة لجوء هذه المؤسسات لإخفاء المعلومات والبيانات، وبالتالي زيادة لمخاطر والأخطاء التي يمكن تداركها في الوقت اللازم.

**ثالثا: استخدام الخدمات المالية المصرفية:**

من أهم سمات التحرير المصرفي، هي عملية تحرير واستحداث خدمات مصرفية متمثلة في[1] :

أ –**التجارة الإلكترونية:** هي نوع من التسويق والتوزيع المنتجات بوسائل الكترونية، تتمثل في الإنترنت، عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفاتها ومعلوماتها في الإنترنت، فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسع دائرة المستهلكين كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد، ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية .

**ب – القروض المشتركة:** هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، وتخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة، وعليه فالقروض المشتركة تقدم للمقترض مصادر التمويل المتنوعة وتعرفه على بنوك جديدة.

[1]– زياد رمضان، محمود بودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط1 ، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000 ، ص25.

**ج – شهادات الإيداع:** هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

**د –المشتقات:** هي عقود مالية تخص بنود خارج الميزانية تتحدد بقيمة أو أكثر من الأصول وتتنوع هذه العقود حسب طبيعتها، ومخاطرها وآجالها المتراوحة بين 30 يوم وعام وأهم هذه العقود:

- عقود الخيار
- عقود الأجل
- عقود المستقبل

**هـ –الديون المساندة:** هي ديون الدرجة الثالثة من حيث ترتيب الالتزامات عند الإفلاس العميل أي عند تصفية أملاكه، وتعتبر مصدر للتمويل المصنف في الدرجة المتوسطة.

**و –التأجير التمويلي:** هو نوع من تمويل الاستثمارات التي تقوم على عقد بين المؤجر والمستأجر لأصل معين واحد محدد، ويستعمل التأجيل عندما تكون المؤسسة المستأجرة غير قادرة على شراء استثمار، فتلجأ إلى المؤسسة المالية التي تشتريه في مكانها بصفتها شركة التأجير التمويلي لصالح المؤسسة الاقتصادية، بصفتها المستفيد من مؤسسة أخرى تعتبر بائعة الأصول الإنتاجية، ويستأجر الأصل المالي للمؤسسة اقتصادية مقابل دفع إيجار محددة، وفي نهاية المدة إما يرجع أصل المالك الأصلي (المؤسسة المستأجرة)أو تشتريه المؤسسة المؤجرة.

يعتبر التأجير التمويلي من عناصر دفع التنمية الاقتصادية، ووسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية .[1]

[1]– هشام خالد، **البنوك الإسلامية الدولية وعقودها**، ط1 ، دار الفكر الجامعي، مصر،2001

**خلاصة الفصل:**

سمحت لنا الدراسة هذا الفصل بالوقوف على إستراتجية عمل المصارف في الدول النامية، و كذا الجزائر لمواجهة تحديات العولمة و التحرير المصرفي، و قد أصبح من الضروري على المصارف في الدول النامية في ظلال تطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي، وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة ، و بالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات و المخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته، و لعل من أهم هذه الخيارات تبني فلسفة المصارف الشاملة من خلال تشجيع المصارف العاملة في القطاع على ممارسة مختلف الأنشطة المصرفية و الاستثمارية والمالية التي تمنح فرض تحقيق الأرباح و نتائج أفضل، و لن يتأتى هذا إلا من خلال توفير قاعدة تشريعية وقانونية مساعدة على ذلك و الرفع من القواعد الرأسمالية للمصارف لتوسيع نشاطها، و تبنى سياسة التحرير المصرفي.

# الفصل الثانـي

## تأثير التحرير المصرفي على جودة الخدمات المصرفية

لقد شهدت الساحة المصرفية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات التي انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي خاصة على المستوى المحلي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفي، وبروز المنافسة كحقيقة أساسية لتحديد نجاح أو فشل المؤسسات، وكانت إحدى هذه الوسائل هي الجودة، فالجودة هي إحدى المفاتيح التي أصبحت المنظمات تستخدمها في سبيل ضمان البقاء والاستمرارية .

إن الاهتمام بجودة الخدمة هي إحدى المجالات الأكثر أهمية في القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة، وبهذا أصبح تطوير الخدمات المصرفية أمرا ضروريا لمواكبة التطورات التكنولوجيا المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية.

**نهدف من خلال هذا الفصل إلى مفهوم الخدمات المصرفية (المبحث الأول)،ثم بيان تأثير التحرير المصرفي على جودة الخدمات المصرفية(المبحث الثاني).**

# المبحث الأول :

# مفهوم الخدمات المصرفية

تمثل الخدمة المصرفية أحد أنشطة الاقتصادية في أي دولة، وقد عرفت هذه الخدمات مجالا كبيرا من التغير والتطور بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تبنتها المصاريف، وتعمل هذه المصاريف جاهدة من أجل تطوير خدماتها المصرفية من خلال تنويعها وتحديثها حسب ظروف السوق وطبيعة المنافسين من اجل كسب عدد كبير من الزبائن.

## المطلب الأول :

## تعريف الخدمات المصرفية و تصنيفها

عرفت الخدمة المصرفية مجالا كبيرا من التطور بفضل التكنولوجيا الجديدة التي أضافت إليها العديد من التقنيات للحفاظ على الزبون الحالي، والسعي لجلب زبائن جدد من خلال الأداء الحسن لها وتحقيق الجودة المتوقعة، وباعتبارها عنصرا هاما من عناصر المزيج التسويقي المصرفي تضفي الخدمة بخصائصها تميزا عن باقي العناصر المشكلة له .

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى ما هو المقصود بالخدمة المصرفية التي تقدم هذه الخدمة كما سنتناول تصنيف هذه الخدمة المصرفية.

**الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية**

إن مفهوم الخدمات لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بصفة عامة، بحيث أظهرت أدبيات التسويق العديد من التعريفات للخدمة المصرفية، سنحاول عرض بعضها:

الخدمات المصرفية هي نشاط أو منفعة يقدمها البنك لطرف آخر ولا يترتب على تقديمها أي نوع من أنواع الملكية ، وهناك من يعرفها بأن ذلك النشاط غير الملموس الذي يقدمه البنك ويهدف إلى إشباع حاجات ورغبات العميل[1]، حيث أن مخرجاتها ليست منتجات مادية ، وهي بشكل عام

[1]– محمد محمود مصطفى ، التسويق الإستراتيجي للخدمات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2003، ص 51.

تستهلك عند وقت إنتاجها وتقدم قيمة مضافة[1]، فالخدمات المصرفية تمثل مجموعة من الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء وعادة ما ترتبط بخدمات الإبداع والائتمان والاستثمار، وتشمل مجموعتين من الخدمات وهما مجموعة الخدمات المصرفية التقليدية ومجموعة الخدمات غير التقليدية[2].

كما تعرف الخدمة المصرفية أيضا على أنها ":مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة (الحقيقية)، وغير الملموسة (غير الحقيقية) المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات"، و ذلك من خلال دلالتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدر لإشباع حاجتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدر لربحية الخدمة المصرفة، ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر الغير الملموسة على العناصر الملموسة .[3]

ويحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين أساسيين [4]:

**أولا: المفهوم التسويقي للخدمة المصرفية**

الخدمة المصرفية هي منتجات غير مادية تقدم من قبل المصرف للزبون، فيعتبر الزبون أن الخدمة المصرفية مصدر لإشباع جزء من حاجاته ورغباته، أما في نظرة المصرف فهي مصدر للربح وتحقيق أهدافه الإستراتيجية، إلا أن المفهوم الحديث للتسويق أضفى شيئا من الشمول من

[1]– بريش عبد القادر، المرجع السابق، ص227 .

[2]– زيدان محمد ، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة للتنمية الريفية ، أطروحة دكتوراه ، تخطيط ، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة ، 2005 ، ص66 .

[3]– موسى أحمد صبيح، **التسويق المصرفي**، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوارة في العلوم الإدارية تخصص التسويق، كلية العلوم الإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، كانون الأول 2009 ، ص ص 03-04.

[4]– رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمات المصرفية، دار التواصل العربي الطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة الوارقة للنشر والتوزيع، الأردن،2008 ، ص 272 .

خلال نظرته للخدمة المصرفية التي تكمن قيمتها أو جوهر المنفعة المترتبة عنها في التجربة التي يعيشها الزبون والمتمثلة في ثلاثة زوايا هي[1]:

- جوهر الخدمة: وهي عبارة عن مجموع المنافع التي يهدف الزبون إلى تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.
- الخدمة الحقيقية: هي مجموع الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة، وهو ما يرقى بالخدمة إلى مستوى التفضيل لدى الزبائن وتوقعاتهم.
- الخدمة المدعمة: من خلال هذه الزاوية تعتبر كحل يسعى إليه الزبون ليصل إلى درجة الإشباع والرضا المرغوب فيها.

نستخلص أن المفهوم التسويقي للخدمة المصرفية يشمل بعدين أساسيين هما:

**أ_ البعد المتعلق بالمنفعة:** مجموعة المنافع التي يسعى الزبون إلى تحقيقها من استخدامه للخدمة، فلدى الزبون الخدمة المصرفية تعني المنفعة بحد ذاتها.

**ب_ البعد المتعلق بالخصائص:** مجموعة الخصائص التي تتصف بها الخدمة من خلال مضمون الخدمة المصرفية، أساليب وطرق تقديمها في التسويق الحديث. حيث نجد انعكاسات هامة برزت فيها جودتها كمجال من مجالات التنافس.

و من هنا ينطوي مفهوم الخدمة المصرفية تسويقياً على أكثر من مجرد الإشباع المادي المحسوس ويتعداه ليصل إلى الإشباع المعنوي (الرمزي) التي يسعى الزبون إلى تحقيقه، على سبيل المثال الزبون الذي يحصل على القرض في المثالين السابقين يوازن بين النواحي المعنوية التي تقدم له من المصارف المختلفة، وقد يفضل المصرف الذي يقدم له هذا القرض دون فرض نواحي شكلية قد تهز من سمعته في السوق.

[1]– ناجي معلا، «أصول التسويق المصرفي»، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1994، ص49.

وبناء على ما سبق يمكن للباحث أن يحدد المفهوم التسويقي للخدمة المصرفية على النحو التالي "الخدمة المصرفية هي مصدر للإشباع الذي يسعى لتحقيق رغبات واحتياجات زبائن المصرفوفي نفس الوقت تحقيق الربحية المطلوبة ."

ومن التعريف السابق يجب أن تتضمن الخدمة المصرفية العناصر التالية[1]:

- تصميم جيد للخدمة المصرفية
- أهداف يتم العمل بمقتضاها.
- إجراءات تتم على مراحل منظمة.
- مهارات بشرية في فن التعامل مع الزبائن وفي الأداء الفني.
- تصميم جيد ومؤثر نفسيا للجو المحيط بتقديم الخدمة مثل تصميم مبنى المصرف وتجهيزات الخدمة المتوافرة لديه.

ولا بد من تكامل هذه العناصر في منظومة معينة وفقا لطريقة وفن الإنتاج المصرفي تؤدى فيفترة زمنية معينة ويفترض أن يؤدي تقديم الخدمة في هذا الإطار إلى تحقيق رضا الزبون أو إشباع رغبة معينة لديه، وفي نفس الوقت تحقيق الربحية المطلوبة للمصرف.

**ثانيا: منافعي (Bénéficial):** ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية.

أما المنتج المصرفي فيقصد به " خدمة أو حزمة من الخدمات التي غالبا ما تقدم إلى عميل واحد من قبل مصرف واحد، وغالبا ما توجه أو تستهدف سوقا معينا"، فالحساب الجاري للعميل والخدمات الإضافية الملحقة به تمثل جانبا منتجا منفردان باعتبارات العميل في الغالب لا يشتري جوانب مختلفة من هذه الحزمة من مصارف مختلفة [2].

---

[1]– أحمد سيد مصطفى، «مداخل صناعية لرفع كفاءة عمليات المصارف »، (مجلة آفاق اقتصادية، العدد 45،يناير 1991)، ص46.

[2]– أحمد محمود أحمد، **تسويق الخدمات المصرفية**، مدخل نظري تطبيقي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن،2001، ص71.

كما يعرفها كل من Kotler et Armstrong بأنها : أنشطة أو منافع أو إشباعات يقدمها طرف (البائع) لطرف آخر (المشتري) وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب على بيعها نقل ملكة شيء، وقد يرتبط إنتاجها وتقديمها بمنتج مادي ملموس[1].

**الفرع الثاني : تصنيف الخدمات و الخدمات المصرفية**

إن عملية تصنيف الخدمات المصرفية عملية تنظيمية يعود إلى البنك طريقة تبويبها و تشكيلها حسب ما يقدمه، و يحاول تطويره أو إبداعه، و من هنا تظهر عدة تقنيات تستعملها البنوك النشطة و التي تبحث عن تحقيق مكانة في السوق بواسطة أدوات التسويق قبل العمليات التجارية.

**أولا: تصنيف الخدمات**

إن تصنيف الخدمات يطلق ويقصد به وضعها في مجموعات تتميز كل مجموعة منها بخصائص مشتركة، وتتعدد تصنيفات وتقسيمات الخدمات بتعدد المبادئ والمعايير التي يتم التصنيف على أساسها .وسوف نتعرض لأهم التصنيفات التي وضعها الباحثون في هذا المجال وفقا لمعايير وأسس مختلفة وهي كالآتي:

**أ_ تصنيف الخدمة حسب طبيعتها:**

- خدمات ضرورية مثل الخدمة الصحية والتعليمية الإلزامية.
- خدمات كمالية مثل خدمة التسلية والترفيه.

**ب_ تقسيم الخدمات حسب الاعتمادية في تقديم الخدمة:**

- خدمات تعتمد في تقديمها على الإنسان بدرجة كبيرة.
- خدمات تعتمد في تقديمها على الآلات والمعدات بدرجة كبيرة، وهذه الخدمات قد تكون مؤتمتة مثل البيع الآلي والصراف الآلي....

[1] −Kotler et G.Armstrong(1996), principles of marketing service, Édition prentice hall,UK, p 66.

**ج _ تصنيف الخدمات حسب درجة ارتباطها بالسلع المادية:**

قام فيليب كوتلر بتصنيف الخدمات حسب درجة ارتباطها بالسلع المادية إلى أربعة أنواع هي:

- خدمة أو خدمات ثانوية مصحوبة بسلعة أساسية مثل تقديم خدمات الإصلاح والصيانة والضمان عند بيع أجهزة الحاسب الآلي.
- خدمة أساسية مصحوبة بسلعة أساسية مثل تقديم الوجبات بجانب خدمات النوم والترفيه في الفنادق.
- خدمة أساسية مصحوبة بسلع وخدمات ثانوية مثل تقديم التذاكر والمأكولات والمشروبات مع خدمة السفر بالطيران.
- خدمة صافية مثل تصفيف الشعر.

**د_ تقسيم الخدمات حسب: الزبون– السوق – المستفيد**

- خدمات استهلاكية: وهي الخدمات التي تقدم لإشباع حاجات شخصية مثل السياحة، التأمين على الحياة، الصحة...، لهذا سميت بالخدمات الشخصية.
- خدمات الأعمال(المنشآت): وهي الخدمات التي تقدم لإشباع حاجات المنظمات كما هو الحال في الاستشارات الإدارية والمحاسبية والقانونية والمالية وصيانة المباني والآلات، فهي موجهة للمستخدم الصناعي (المشتري الصناعي)

**هـ_ تصنيف الخدمات حسب الوقت المبذول في سبيل الحصول عليها:**

قام كل منMurphy and Enis بتصنيف الخدمات حسب الوقت المبذول في سبيل الحصولعليها والمخاطر المدركة والمرتبطة بشرائها إلى أربعة أنواع هي:

- **الخدمات التسويقية** :وهي الخدمات التي يبدل مشتريها وقتا وجهدا أكبر في سبيل الحصول عليها، ومخاطرها المدركة أكبر نسبيا بالمقارنة بالخدمات الاستقرابية والتفضيلية، ومن أمثلة هذه الخدمات التأمين والخدمة الصحية وتأجير المنازل.

- **الخدمات الاستقرابية** :وهي الخدمات التي لا يبدل مشتريها وقتا وجهدا كبيرين في سبيل الحصول عليها، حيث تكون مخاطرها المدركة سواء المالية أو النفسية أو المادية أو الوظيفية أو الاجتماعية صغيرة، ومن أمثلة هذه الخدمات النقل العام.
- **الخدمات الخاصة** :وهي الخدمات التي يكون مشتريها على استعداد لبدل وقت وجهد كبيرين في سبيل الحصول عليها، على الرغم من ارتفاع سعرها نسبيا ومن أمثلة هذه الخدمات خدمة الجراحين المشهورين.
- **الخدمات التفضيلية** :وهي الخدمات التي يبدل مشتريها وقتا وجهدا أكبر في سبيل الحصول عليها، ومخاطرها المدركة أكبر نسبيا بالمقارنة بالخدمات وتحاول بعض المنظمات تحويل خدماتها من استقرابية إلى تفضيلية عن طريق القيام بالأنشطة التسويقية المختلفة، مثل تمييز منتجاتها والإعلان عنها، ومن أمثلة هذه الخدمات تصفيف الشعر.

**و_ تقسيم الخدمات حسب ضرورة حضور المستفيد إلى أماكن تقديمها:**

- خدمات تتطلب حضور المستفيد لأماكن تقديم الخدمات: مثل العمليات الجراحية أو السفر، فحضور المستفيد أمر ضروري .
- خدمات لا تتطلب حضور المستفيد لأماكن تقديم الخدمة: مثل خدمات صيانة السيارات وتنظيف الملابس .

**ز_تصنيف الخدمات حسب درجة الاتصال بالمستفيد:**

- خدمات ذات اتصال شخصي عالي: مثل خدمات الطبيب والمحامي والتعليم....
- خدمات ذات اتصال شخصي منخفض: مثل خدمة الصراف الآلي والتسويق عبر الإنترنت.
- خدمات ذات اتصال شخصي متوسط: مثل خدمة المطاعم السريعة وخدمة الترفيه في المسرح.

**ح_ تصنيف الخدمات حسب الخبرة المطلوبة في أداء الخدمة:**

- خدمات مهنية: مثل خدمات الأطباء والمستشارين والممرضين.
- خدمات غير مهنية: مثل خدمات تنظيف الملابس وحراسة العمارات وفلاحة الحدائق.

**خ_ تصنيف الخدمات حسب العملية الموجهة:**

- خدمات معالجة الناس: وهذه الخدمات موجهة للأفراد وتتطلب حضور المستفيد شخصيا لكي يحصل على الخدمة مثل: المريض الذي يجب أن يذهب للطبيب.
- خدمات معالجة الممتلكات: وهذه الخدمات موجهة إلى ممتلكات المستفيد مثل صيانة السيارة أو المسكن وهنا ليس بالضرورة حضور المستفيد إلى مكان إنتاج الخدمة.
- خدمات المثيل العقلي: وهذه خدمات أو نشاطات غير ملموسة موجهة إلى عقول المستفيدين وتتطلب مشاركة المستفيد ذهنا أثناء عملية تقديم الخدمة مثل خدمات الترفيه والتعليم والتلفزيون.
- خدمات معالجة المعلومات: وهي خدمات موجهة لممتلكات المستفيدين أو لموجداتهم الغير ملموسة مثل معالجة البيانات والمعلومات والخدمات القانونية.

**ث_ تصنيفات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:**

من أهم التصنيفات التي قدمت للخدمات، نجد التصنيفات التي أوردها التقرير المقدم من قبلمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

**ثانيا: تصنيف الخدمات المصرفية**

إن نوعية المخرجات التي يقدمها المصرف هي عبارة عن" خدمات "حتى وإن كثر الكلام في أيامنا هذه عن الصناعة المصرفية، ونجد أن تشكيلة الخدمات المصرفية تتضمن عدة أوجه لتقديمها[1].

[1] – Sylvie de coussergues, La banque : structures marchée gestion : OT-CIT ,p.p 64-65

أ- **الخدمات الصرفة:**و يتحصل عليها و فقط عن طريق عمل خدمي يؤديه موظفو المصرف، و من ذلك خدمات الاستشارة والهندسة المالية ....إلخ.

ب- **الخدمات المختلطة:**و هي الخدمات التي تجمع بين أداء عمل خدمي و منتج للتجهيز في نفس الوقت،إذا و مع تطور الحاصل في مجال الإعلام الآلي في المصارف، فهذه الخدمات تطورت بشكل كبير على حساب الخدمات الصرفية و نجد أن خدمات الاستشارة أصبحت تعتمد بشكل متازيد على وسائل أخرى، كأنظمة الخبرة و أنظمة الإعلام الآلي المساعدة على اتخاذ القارارت ، وفي وقتنا الحالي، فإن معظم الخدمات المصرفية تحمل في طياتها قدرا كبير من التكنولوجيا.

ج- **الخدمات الرأسمالية** :هذا الرأسمال يكون في شكل قروض وودائع وهذه الخدمات تنبع من وظيفة الوساطة المالية للمصرف، وتعتبر من المميزات التي تتسم بها النشاطات التجارية والمالية للمؤسسة المصرفية.

وبصفة عامة هناك نوعان من الخدمات المقدمة من طرف المصارف[1]:

**1_ خدمات مصرفية شاملة محددة مسبقا:**

ومن الخدمات المصرفية الشاملة المحددة مسبقا نجد مايلي:

- الحق في إصدار عدد غير محدد من الشيكات.
- صندوق لحفظ الأمانات.
- حماية ضد السحب على المكشوف.
- تحويلات نقدية.
- معدلات الفائدة خاصة على دفعات القروض.
- برا مج ادخار وتوفير خاصة.

[1]-معراج هواري، **تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في مصارف التجارية الجزائرية**,دارسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص ص 23_ 24.

**2_ خدمات مصرفية مصممة حسب رغبة كل زبون:**

ويقصد بها تسويق الخدمات مصرفية معدة حسب ذوق و رغبة كل زبون، عن طريق برنامج الصرفي الشخصي الذي يقوم بخدمة هؤلاء الزبائن، باعتباره نقطة اتصال معهم بخصوص كافة المعاملات المصرفية باستثناء المعاملات التجارية الروتينية مثل صرف الشيك أو استلام الإيداع.

## المطلب الثاني :

## ماهية جودة الخدمات المصرفية

تسعى جميع المصارف إلى تحسين جودة خدماتها وذلك لأنها تعتبر المفتاح الأساسي لدخول السوق المصرفية والتميز فيها، لذا يعتبر تقديم الخدمة معيار نجاحها في تلك السوق، و لكي يستطيع المصرف الصمود بوجه المنافسة في إطار التنافس، الشديد عليه أن يقدم خدمات متميزة لذلك يسعى المسؤولين على الخدمة المصرفية إلى بلوغ ما وراء الجودة و هو ما يسمى مستوى التميز .

**الفرع الأول :تعريف جودة الخدمة المصرفية**

أهم التعريف التي جاءت حول جودة الخدمة المصرفية فنجدها كثيرة وذلك لتمييز الخدمة المصرفية بدرجة من النمطية، فخدمة الحساب الجاري على سبيل المثال لا تختلف من حيث طبيعتها الإجرائية عن مصرف لآخر فهي:

تعتبر الجودة ثمن الوصول غلى السوق، لذا فإن أهم القرارات التي يتخذها التسويق تتضمن تحديد جودة الخدمة التي تقدم غلى سوق المستهدف والتي تفوق توقعات الزبائن .

إن الجودة كخدمة تتعلق بقدرة المنظمة على الإبقاء بتوقعات الزبائن أو التفوق عليها، ويمكن ملاحظة جودة الخدمة من قياس نتائج الأداء، وإن الخدمة لها مكونات أساسية:

أ- **الجودة الفنية (التقنية)**:وهي نتائج عمليات الخدمة، وهي تتمثل بالجوانب الكمية للخدمة.

**ب- الجودة الوظيفية (المهنية):** وهي البعد الإجرائي في شروط تفاعل الزبون مع مقدم الخدمة، وهي تشير إلى الكيفية التي تتم فيها عملية نقل الجودة الفنية إلى الزبون[1] .

تتضمن عمليات إيداع وسحب سواء كانت هذه العمليات نقدية أو بصكوك والذي يعتبر من متطلبات المنافسة.

يعد موضوع جودة الخدمة المصرفية من الموضوعات التي تصدرت اهتمامات الباحثين الأكاديميين والممارسين على حد السواء ، وقد نتج عن ذلك العديد من الدراسات التي عالجت الموضوع ، فمن الدراسات ما انصب اهتمامها بالدرجة الأولى على وضع تعريف لجودة الخدمة وإيضاح مفهومها، وركزت دراسات أخرى على أبعاد جودة الخدمة وطر قياسها .

والمتتبع لهذه المجهودات يلاحظ أن هناك تباينا في تلك الدراسات فيما يتعلق بوضع تعريف لجودة الخدمة المصرفية ، وترى أن من المفيد استعراض بعض المفاهيم الخاصة بتعريف الجودة بصورة عامة كمدخل لتوضيح تعريف و مفهوم جودة الخدمة المصرفية .

حيث تركزت الجهود الخاصة بتعريف وقياس الجودة من الناحية التاريخية على قطاع السلع المادية إلا أن توافر المعرفة عن مفهوم الجودة بالنسبة للسلع المادية يعتبر غير كافي لتحقيق الفهم الواضح لمفهوم الجودة في صناعة الخدمات، والخدمات المصرفية على وجه الخصوص..

**الفرع الثاني: أبعاد قياس جودة الخدمة المصرفية**

الأبعاد الرئيسية التي تقاس جودة الخدمة المصرفية هي :

**_ الاعتمادية:** وتشير الاعتمادية إلى قدرة المصرف على إنجاز أو تأدية الخدمة المصرفية الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه ، فمثلاً قد يسأل أحد العملاء مدير المصرف إنني أرغب بتحويل مبلغ من المال إلى مستفيد آخر في الخارج غدا فهل لي أن أعتمد عليك في تحقيق ذلك؟[2]

---

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي أحمد سليمان محمد الجرجري، **تقانة المعلومات والاتصالات كمدخل لتحقيق التميز التسويقي،** دارسة تحليلية للآراء عينة من المسؤولين في عدد من المصارف، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول :الإبداع والتميز في المنظمات الأعمال يومي 30/29 أفريل 2012 كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص 15.

[2]- محمد سعيد سلطان وآخرون ، التسويق المصرفي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،حلب، ص65.

وهي تعني قدرة المصرف على انجاز أو أداء الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن على نحو سليم وبأقل الأخطاء. وتعد هذه السمة من السمات الأكثر أهمية وتحسسا من الزبون، إذ يقوم المصرف تقديم الخدمات المصرفية بأداء ثابت وبصورة دقيقة، في حال تم الطلب عليها وبأقل أخطاء ممكنة،فضلا عن تعبيرها عن مدى وفاء المصرف بالتزاماته تجاه الزبائن، فعلى سبيل المثال إذا رغبالزبون بان يقدم له المصرف خدمة تتسم بالدقة، من حيث الوقت والسرية والانجاز، فيجب على المصرف انجازها تماما مثلما وعد، وتبرر أهمية هذه السمة من خلال حصول الزبون على:

- الخدمة المصرفية بأداء ثابت وبعرض جيد وفعال وفي الوقت المناسب.
- عدم بقاء الزبون مدة طويلة للحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة

**_ سرعة الاستجابة من قبل العاملين:**وتشير إلى رغبة واستعداد العاملين بالبنك في تقديم الخدمة ومساعدة الزبائن و الرد على استفساراتهم و السرعة في أداء الخدمة، والاستجابة الفورية لطلب العميل.

**_ القدرة أو الكفاءة:**تعني امتلاك العاملين بالبنك للمهارة والمعرفة اللازمة لأداء الخدمة، وتكوينهم على روح الاتصال وتفهم العملاء .

**_ مدى توفر الخدمة من حيث الزمان والمكان:**ومعنى ذلك هل أن الخدمة متوفرة في المكان والزمان اللذين يريدهما المستفيد.، هل أنالمستفيد سوف يحصل على الخدمة المطلوبة دون انتظارها؟ هل أنالوصول إلى حيث "مصنع الخدمة"أمر ميسر أم في غاية الصعوبة؟، ومن الأمثلة على ذلك ملائمة ساعات العمل، وتوافر عدد كاف منمنافذ الخدمة المصرفية، ملائمة موقع المصرف، ووجود عدد مناسب من آلات الصرف الآلي...الخ.

**_ اللباقة والتعاطف:** و تعني مستوى العناية والاهتمام الشخصي المقدم للزبون، من حيث إبداء روح الصداقة والحرص على الزبون، وإشعاره بأهميته، والرغبة في تقديم الخدمة المصرفية بحسب حاجاته ورغباته. وفيها يكون مقدم الخدمة المصرفية على قدر كبير من الاحترام والأدب، من

حيث اتسامه بالمعاملة الودية مع الزبون. إن هذا المعيار يشير إلى المودة والاحترام بين مقدم الخدمة والزبون ويتجسد ذلك بالقدرة على التفاعل وخلق علاقات شراكة إستراتيجية مع الزبائن والخدمة بحسب طلب الزبون. وبالتالي فان تفهم الخدمة المصرفية المطلوبة يحقق رضا أعلى للزبائن، وإشعارهم بمدى اهتمام الإدارة العليا والعاملين في المصرف بهم، وتبرز أهمية هذه السمة بتحقيق الأتي :

- مقدار تفهم مقدم الخدمة المصرفية للمتطلبات الخاصة بالزبون .
- مقدار تفهم مقدم الخدمة المصرفية لمشاعر الزبائن.

كما تعني أن يكون مقدم الخدمة على قدر من الاحترام والآداب، وأنه يتسم بالمعاملة الودية مع الزبون، ومن ثم فإن هذا المعيار يشير إلى المودة والاحترام بين مقدم الخدمة والزبون .

ـ **الاتصالات:** وتعني دوام إمداد الزبائن بالمعلومات، ومخاطبة الزبون بالغة التي يفهمها، والإنصات وتأمين الحصول على المعلومات الإسترجاعية مثلا هل أن المورد الخدمة قادر على توجيه الزبون حول طبيعة الخدمة المقدمة والدور الذي ينبغي على الزبون أن يلعبه للحصول على الخدمة المطلوبة بالتحديد مثلا هل يتم إبلاغ الزبون بالأعطال أو العراقيل التي قد تحصل في نظام تقديم الخدمة.

ـ **المصداقية** :وتشتمل الأمانة والثقة والسمعة، في كل من إدارة مؤسسة الخدمة والقائمين على تقديم الخدمة،كما تعني مدى اطمئنان الزبائن بان الخدمة المصرفية المقدمة لهم تخلو من الخطأ أو الخطر أوالشك.

فلا يمكن أن يقوم الزبائن بإيداع أموالهم وممتلكاتهم في مصرف تزداد فيه حالات الغش والسرقةوالرشوة والأخطاء المالية بشكل كبير. وتبرز أهمية هذه السمة بما يأتي:

- تقديم الخدمة المصرفية التي تكون خالية من السرقة والمخاطر والشك.
- الالتزام بالإجراءات الأمنية داخل المصرف.
- إخضاع العاملين بالمصرف للرقابة باستمرار.

- إشعار الزبون بالأمان، ويشمل ذلك الاطمئنان النفسي والمادي.

**_ الأمان:**ويعكس ذلك بالدرجة الأولى خلو المعاملات مع مؤسسة الخدمة من المخاطرة مثال ذلك: ماهي درجة الأمان المترتبة على قيام زبون المصرف باستخدام الصراف الآلي.[1]

**_ معرفة وتفهم العميل:**وتعني بذل الجهد لفهم احتياجات العميل ومعرفة احتياجاته الخاصة، الاهتمام الفردي بالعميل، ومعرفة العميل الدائم للبنك، وتقديم النصح والاستشارة والتوجيه اللازم.

**_ الجوانب المادية الملموسة(المكونات المادية)**وتشمل التسهيلات المادية المستخدمة في العمل بدءا بالمظهر الخارجي للبنك وهيئته من الداخل والأجهزة والوسائل المستخدمة في أداء الخدمة.

فكلما تمكن البنك من التحكم في هذه الأبعاد أمكنه تقديم خدمات بجودة عالية ، وبإمكانه تطوير الخدمات وتحقيق الميزة التنافسية .

فجودة الخدمة المصرفية ترتبط وتعتمد على احتياجات و توقعات العملاء ، فإذا تم تقدم خدمة تتفق مع احتياجات وتوقعات العملاء أو تتفوق عليها قيل أن الخدمية تتصف بالجودة[2].

إن جودة الخدمة تعتبر مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة لتقابل توقعات العملاء، وأن الجودة التي يدركها العميل للخدمة هي الفرق بين توقعات العميل لأبعاد جودة الخدمة وبين الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر هذه الأبعاد بالفعل.

---

[1]-(L) Taleb & (S.R) Rahil: «Accueil et qualité de service pour la CNEP ،PGS en management et gestion ،ISGP،1994،P06.

[2]-أحمد محمد أبو بكر مكاوي،أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك ،دراسة تطبيقية على البنوك المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،أكاديمية السادات، مصر،2001، ص 27.

# المبحث الثاني :

# تأثير التحرير المصرفي بجودة الخدمات المصرفية

يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبخاصة العولمة المالية، والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شاهدتها الساحة المالية لمصرفية الدولية وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إ زلة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع المصارف في أنشطتها، لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

كما يعتبر الاندماج المصرفي من إحدى مستجدات العالمية التي لها تأثير على كافة الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وعلى النشاط المصرفي المالي بصفة خاصة.

ولعل من أهم التطورات التي أثرت عليه و تؤثر جذريا على المصارف خلال السنوات القليلة الماضية، ما وتقدم المذهل في عالم الاتصالات و التكنولوجيا المرتبطة ،يعرف بالتجارة الإلكترونية.

## المطلب الأول :

## العولمة المالية العولمة المصرفية

شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتحول نحو تبني اقتصاد السوق. كما تشير العولمة إلي ظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في سرعة انتشار المعلومات والأفكار والقيم.

**الفرع الأول: العولمة المالية**

شهد الربع الأخير من القرن العشرين، وفي العقد الأخير على وجه الخصوص، بزوغ العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة حيث تحول اقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متناسقة بحكم ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات.

**أولا: مفهوم العولمة المالية.**

في مطلع السبعينات، ومع انتهاء عصر بريتن وودز، والدخول في عصر تعويم أسعار صرف العملات، بدأت مرحلة جديدة وحاسمة، حيث دخلت اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة مرحلة الركود التضخمي فارتفعت فيها معدلات البطالة مع معدلات التضخم في آن واحد، وتردت معدلات الاستثمار والنمو الإنتاجي، هذا في الوقت إلى نشأة فيه على الصعيد المثلي أكبر مشكلة فائض مالي في تاريخ النظام الرأسمالي، ذلك الفائض الذي حققته الدول النفطية وعززه التزايد المتسرع للفائض الياباني، إلى حد ما الفائض الذي كانت تحققه ألمانيا الغربية.

و في ذلك الحين وخاصة بعد التصحيح أسعار النفط (الصناعة، والنامية الاشتراكية آنذاك) وسادت أجواء عدم الاستقرار داخليا وخارجيا، منافذ كافية لاستيعابه في قطاعات الإنتاج العيني كما ينذر باندلاع أزمات اقتصادية خطيرة في ضل القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال والتي كانت تساهم في تأزم مشكلة استيعاب هذا الفائض من خلال إعاقة حركة فيما بين الأدوات المالية الدولية[1]،وقد عزز من ضغوط الأخذ بالعولمة المالية دخول العالم منذ عقود السبعينات في القرن الماضي، مرحلة جديدة، حيث تعاظمت مرحلة، حيث تعاظمت ظاهرة التدويل على كافة الأصعدة الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية والإعلامية، ويقصد بالتدويل، ذلك البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية مقارنة بالنشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي وهو الدور الذي قادته الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي تمتد فروعها وأنشطتها لتشمل مختلف أنحاء العالم ولتسيطر على قدر كبير ومتنام من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي، وعليه

[1]– شدا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، ط1، مؤسسة طابا،2002، ص10.

أصبحنا نتحدث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشاكله على اعتبار أن العالم هو الوحدة الاقتصادية الأساسية، كما تولدت عوامل ضاغطة في اتجاه عمليات التحرير المصرفي فقامت معظم البلدان سياسة الانفتاح المالي.

**ثانيا: نشأة وتطور العولمة المالية**

تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه كامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدا بالتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المصرفي، ورفع الحواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و1982 ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى بعد ذلك، وتطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية، أدى رفعالحواجز التي كانت تعيق حركة انتقال رؤوس الأموال وتوظيفها، والتي كانت تميز الأنظمة النقدية والمالية الوطنية قبل ذلك، إلى ظهور نضام مالي عالمي جديد شبه موحد، هذا لا يعني أن الأنظمةالوطنية قد زالت وانتهت وإنما تم إدماجها في هذا النظام المالي العالمي وزيادة ربطها في أن واحد أوفي الوقت الحقيقي.

وإذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب العدد من الدراسات ومنها نموذج رونالد روبرت سون، مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فان العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقدير مهما يكن فقد مرة العولمة المالية بالمراحل التالية[1]:

- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر استمرت هذه المرحلة من 1960 وحتى سنة 1979.
- مرحلة التحويل المالي وقد امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985.
- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة حيث امتدت من 1986 وحتى الآن.

[1]– شدا جمال خطيب ، المرجع السابق، ص.11

**ثالثا: أسباب العولمة المالية**

هناك عوامل عديدة ساعدت في توفير المناخ الملائم لتغذية العولمة المالية التي بدأتفي التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمن وكان أهمها:

- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار ما ساعد في تضاعف معدل نمو التجارة العالمية وهذاالنمو في التجارة العالمية راجع إلى انخفاض القيود على تجارة الدولة.
- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي ويرجع ذلك إلى ما قامتبه الدول النامية من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.
- تكامل أسواق المال الدولية حيث تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهرالتكامل الدولي.
- ظهور الابتكارات المالية إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية وهي الأسهموالسندات أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية[1].
- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات التي تعتبر أحد محركات العولمة كماساهمت في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية.
- التحرير المصرفي المحلي والدولي فقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية حيث حدث تغير كبير في أعمال المصارف وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي والعالمي، وأخذت المصارف تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وتعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات المصارف، ويكفي الإشارة أن تلك الميزانيات في

[1]– عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية تانيس سابقا ،2002 /2003 ، ص ص15–14.

أكبر خمسين مصرفا في العالم حدثت عليها تغيرات هيكلية واضحة حيث تنوعت مصادر أموال المصارف أي مواردها وكذلك تنوعت مجالات توظيفها واستخداماتها[1].

**الفرع الثاني : العولمة المصرفية**

**أولا: مفهوم العولمة المصرفية**

إن العولمة المصرفية تعني انتقال الصيارفة من إطار المحلية إلى آفاق العالمية، مما يعني اندماج المصرف نشاطيا ودوليا في السوق العالي بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطور المتسرع نحو مزيد من: القوة، والسيطرة، والهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والاستمرار وإذا ما كان يرغب في غير ذلك تجعله يخضع: للتراجع أو التهميش أو الابتلاع، يرج اتجاه المصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية. [2]

**أ_ أسباب العولمة المصرفية**

هناك العديد من الأسباب المتداخلة فيما بينها والتي ساهمت في ظهور العولمة المصرفية، وأحد هذه الأسباب هي المصارف نفسها من حيث تطور أدائها واتساع مجال تقديم خدماتها خارج الأسواق المحلية، كما لا يمكن عزل هذه الأسباب عن البيئة المصرفية وثورة المعلومات، الأمر الذي أسس لأوضاع اقتصادية جديدة وبالتالي متطلبات تمويلية وخدمية متطورة وملائمة يتعين على المصارف تقديمها.

**وإجمالا يمكن إرجاع العولمة المصرفية إلى الأسباب الرئيسية التالية[3]:**

ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر ومن دولة إلىأخرى وامتداد أسواقها الدولية والزيادة في فرص الاستثمار والاستفادة منها، وقد دعم هذاالأمر ظهور

[1]– عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ص 37-36.

[2]–الخضيري محسن أحمد، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة، مجموعة النيل العربية، مصر، 1998، ص 208.

[3]– الخضيري محسن أحمد، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص ص 261 -262.

الكتل النقدية وجعل قابليتها للتوطن والاستثمار متوسط وطويل الأجل علىشكل رؤوس أموال وعلى انتقالها من مركز نقدي إلى مركز نقدي آخر.

تبني المصارف المحلية سياسات متحفظة أمام ازدياد حجم المخاطر المنتظمةوغير المنتظمة ليس فقط في الأسواق العالمية بل في سوقها المحلي[1]، وهو ما يجعلها في موقفدفاعي انكماشي أكثر منه هجومي توسعي، ومن ثم فإنها قد تحجم عن تمويل أنشطة معينةأو زبائن معينين أو تغيير سياستها التوظيفية من وقت لآخر، مما يجعل المصارف المحليةغير مستقرة أمام زبائنها الراغبين في التعامل معها، ومن ثم تضطر مرغمة للتخلي عنخططها التوسعية المستقبلية وتغيير إستراتيجيتها الدائمة.

خضوع المصارف المحلية إلى القواعد والضوابط والرقابة والإشراف التي تضعهامؤسسات الرقابة والإشراف العالمية وما تطلبه من المصارف المحلية من إجراءات إعادةهيكلة بنيتها للتوافق مع واقعها المعاش، وبصفة خاصة ما يقرره صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما قد يتطلب وقتا واستعدادا خاصا له في الوقت الذي تكون فيهالمصارف العالمية مستعدة ومتوافقة معه.

تضخم وتنامي الشركات عابرة القوميات ومتعددة القوميات ذات كفاءات ورؤوس أموال عالية، كما أن حجم الأصول والأموال المتدفقة إليها كبير، والتي أصبحت تحتاج إلى وجود مصارف عالمية تتيح لها الخدمات المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون، خاصة وأن العلاقات ما بين هذه الشركات ومصارفها تستلزم منها أن يكون نشاطهاومعاملاتها المصرفية محصورة في مصرف ضخم يتولى مسؤولية وأمانة مستقبل هذه الشركات، ومن ثم فإن هذه الشركات تحتاج إلى مصرف وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها.

[1]– الخضيري محسن أحمد، المرجع السابق ، ص ص 262–263.

**ب_ انعكاسات العولمة المصرفية على القطاع المصرفي**

من خلال هذا المبحث سنحاول الكشف عن العلاقة الوطيدة بين العولمة والجهاز المصرفيوذلك من خلال ما أحدثته وما تحدثه العولمة من تغييرات مصرفية عالمية وبالتالي حدوث تغيرات جوهرية على مستوى المصارف المحلية وما ينتج عن ذلك من آثار على اقتصاديات المصارف والجهاز المصرفي من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجيهات على نطاق أي دولة من دول العالم .

**ثانيا: الآثار الإيجابية لانعكاسات العولمة المصرفية على القطاع المصرفي**

**أ- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :**

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ثلاثة أمور هي :

- توسعت المصارف في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المصرفي، التي اقتضت تخفيف، وفي بعض الحالات إلغاء، القيود التي كانت تحد من نشاطها وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال المصارف وطرق استخداماتها وبالتالي تطور بنود ميزانيات المصارففي أكثر من خمسين مصرفا في العالم.
- دخلت المؤسسات المالية المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار، كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما يدل على تراجع دور المصارف في مجال الوساطة، وتعكس حالة المصارف هذا التطور بصورة واضحة فخلال الفترة 1995/1980انخفض نصيب المصارف التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 18٪ إلى 50٪ وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42٪، وإن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لآخر لاسيما وأن المصارف

التجارية في مختلف دول العالم أصبحت تدرك المنافسة القوية التي باتت تهددها في ظل التحول من عقلية المصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمةعلىأساس مخاطر السوق.

**ب_ التحول إلى المصارف الشاملة .**

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي، وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة جعلت المصارف تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل، ونظرا للمنافسة الشديدة التي أفرزتها العولمة الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع المصرفي بات لزاما على هذا الأخير السعي دوما إلى تنويع مصادر تمويل وتوظيف مدخراته وليس هناك سبيل سوى التوجه إلى المصارف الشاملة.

**ثالثا: الآثار السلبية لانعكاسات العولمة المصرفية على القطاع المصرفي:**

**أ-الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي:**

أثبتت بعض الدراسات عام 1997 والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة من 1980-1994 أنه هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول، وقد أوضحت هذه الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا في صيف 1997 كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي، وإعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف مصرفي والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية مما أدى إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 44-45.

و عليه يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980 إلى 1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت أزمات المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وكنداوشمال أوروبا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن الأزمات في ظل العولمة، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثيرا شديدا على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل امتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي في بلاد أخرى غير التي حدثت فيها الأزمة، ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحوط لكل هذه الأزمات، وأهمية وضع نظام الإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها .

**ب_ تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال المصارف**

تعد عملية غسيل الأموال صورة من صور الجرائم الاقتصادية التي جرى تداول تعبيراتها مؤخرافي المحافل الدولية والمحلية، مما يستدعي تكاثف المجتمع الدولي لردع مرتكبي هذه الجريمة، كما تعدعمليات غسيل الأموال أنشطة مكملة لأنشطة رئيسة سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموالالمشروعة غالبا أي الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي والتي تمثل ما بين 30 % إلى50%من هذا الاقتصاد الخفي الذي يوجد في معظم دول العالم بنسب مختلفة ومحاولة إدخالها فيدور النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرف يوأجهزة الوساطة المالية الأخرى[1]، وأهم هذه الأنشطة هي الاتجار بالمحذرات والاتجار بالأسلحةالمحظورة والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة وتجار الرقيق والسرقات، ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ، ص 234

الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثةمراحل وهي: مرحلة الإيداع النقدي، مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل[1].

ومن خلال التجارب التي مرت بها معظم الدول التي تتغاضى عن عملية غسيل الأموال على أراضيها فقد ثبت أن هذه الأموال تتجه غالبا إلى البحث عن الربح السريع والتوظيف القصيرة الأجلدون النظر لما قد تسببه من مخاطر كبيرة على النظام المصرفي خاصة والوضع الاقتصادي بصفةعامة، ويمكن أن نورد هذه المخاطر فيما يلي[2]:

- التأثير على الدخل الوطني إذ تعتبر الأموال الهاربة إلى المصارف الأجنبية بالخارج استقطاعات من الدخل الوطني للدولة التي تحققت فيها هذه الأموال، ذلك لأن خروج هذه الأموال غير المشروعة إلى الخارج التي كونها أصحابها على أرضها يحرم هذه الدولة من العوائد الإيجابية التي كان يمكن الحصول عليها لو تم تشغيل هذه الأموال داخل الدولة.
- زيادة الدخول غير المشروعة ومن ثم حصول بعض الأفراد على دخول هم لا يستحقونها في الوقت الذي يعمل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مناظرة وهو ما يؤدي إلى اختلاف توزيع الدخل القومي، وما يتبعه من مشكلات اجتماعية واسعة.
- سوء توزيع العبء الضريبي واختلاف توزيع الدخل القومي.
- الحد من فعالية السياسة الاقتصادية حيث تتسبب الأنشطة غير المشروعة للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية للدولة في الحصول على معلومات خاطئة عن معظم التغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عن هذه السياسات[3].
- تأثر الدخل الوطني بعمليات غسيل الأموال عن طريق هروب الأموال من المحيط الاقتصادي بحيث يتم استثمار الأموال الناتجة في دول أجنبية، وتكون تلك الاستثمارات في مصلحة تلكالدول فيكون حرمان الإنتاج وبالتالي يحرم الاقتصاد القومي منالاستفادة منها،

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 45-47.

[2]– صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استمرار الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2003 م، ص181.

[3]– المرجع نفسه، ص181

وهذا ما يحدث غالبا بالنسبة للدول النامية ويؤدي إلى إحداث نوع من التوزيع العشوائي للدخل القومي. حيث تشير بعض الدراسات التي ألقيت على الدخول غير الموزعة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن وجود هذه الدخول يعتبر مسئولا عن انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد القومي بنسبة 28%[1] .

- التأثير على الادخار المحلي فقد أثبتت عمليات غسيل الأموال وجود علاقة عكسية بينها وبين الادخار المحلي، يعني أنه كلما زادت عمليات غسيل الأموال قل معدل الادخار المحلي، حيث أن غسيل الأموال يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج وبالتالي تقل المدخرات التي يمكن أن توجه للاستثمارات.
- التأثير على معدل التضخم فالعلاقة بين غسيل الأموال ومعدل التضخم طردية حيث كلما زادت الكتلة المغسولة، هذا يعني طلب إضافي فيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وعلى المستوى الدولي تساهم عمليات غسيل الأموال على تصدير التضخم من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية بسبب خروج أموال ضخمة من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة التي يشعر أصحاب الأموال القذرة أنها أكثر أمان لأموالهم مع وجود تيار كبير داخل في الدول الصناعية لا يصاحبه زيادة في العرض السلعي فإن ذلك قد يؤدي في ظروف معينة إلى حدوث تضخم في الدول النامية الصناعية ولما كانت الدول النامية تعتمد على الصناعية فيحوالي 80 % من حجم تجارتها الدولية فإن ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة يعني الزيادة في أسعار السلع التي تستوردها الدول النامية وبالتالي ارتفاع الأسعار فيها[2].
- القضاء على المنافسة إذ أن أهم قواعد المنافسة هي نوعية الأموال، وكما نعرف أن غسيل الأموال هي تلك الأموال الناتجة عن عمليات غير مشروعة وبالتالي فإن عمليات غسيل الأموال تؤدي تشويه المنافسة والقضاء عليها من خلال الإخلال بإحدى قواعدها، خاصة داخل الأسواق والمؤسسات المالية، وبالتالي تحويلها إلى أماكن لغسيل الأموال عليها

[1]– شافي نادرعبد العزيز، تبيض الاموال ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2001، ص194.

[2]– المرجع نفسه، ص194.

من خلال الإخلال بإحدى قواعدها، خاصة داخل الأسواق والمؤسسات المالية، وبالتالي تحويلها إلى أماكن لغسيل الأموال[1].

- التأثير على الاستهلاك فعندما تكون النشاطات في شكل شراء سلع معمرة أو عقارات فهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي ورفع الأسعار وبالتالي نقص معدل الادخار المحلي.
- تدهور قيمة العملة المحلية إذ تؤثر عملية غسيل الأموال تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية، نظرا للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال إلى الخارج، وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الأجنبية، التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد الإيداع في الخارج بالمصارف، أو بغرض الاستثمار في الخارج، ولاشك بأن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ..

**ج_ إضعاف قدرة المصارف المركزية على التحكم في السياسة النقدية**

ومما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا وعجز المصارف المركزية التام عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهوروالانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي والربح السريع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد الوطني في يد المضاربين العالميين فإن المصارف المركزية في العالم لا تستطيع أن تفعل الكثير تجاه هؤلاء الفاعلون غير الرسميون، حيث اتضح أن كافة المصارف المركزية في العالم لو اجتمعت فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما في مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه المصارف المركزية حوالي 14 مليار دولار يوميا مقارنة بحوالي 800 مليار دولار يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق، وهذا يعني أن إمكانياتهم تفوق 57 مرة لمصارف المركزية الموجودة في العالم مجتمعة مع العلم أن الأموال التي يضارب بها المضاربون يوميا وصلت إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار.

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 184.

## المطلب الثاني :

## تحرير الخدمات المالية والمصرفية

تحرير الخدمات المالية والمصرفية لقد شهدت الأسواق المالية والنقدية اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والشكليات والمعوقات التي تحد من حريتها وحركتها، وقد بدأت عملية إزالة القيود بعد تلك فشلها و عدم فعاليتها في تخفيض رأس المال وتحقيق أهداف السياسة النقدية ، وتهدف هذه العملية إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في النظم المالية والمصرفية .

**الفرع الأول: عوامل تفسير نمو قطاع الخدمات المالية**

التقدم التكنولوجي الذي ساعد في انتشار تجارة الخدمات المالية ونقل ومعالجة البيانات إلكترونيا وتقنية الحواسيب المطورة وآلات الصرف الآلي والمصرف الهاتفي، وظهور خدمات مصرفية باستخدام الإنترنيت .

أدي نمو التجارة العالمية بالإضافة إلى الفتاح الاقتصاديات الانتقالية في أوربا وآسياه إلى اتساع الأسواق وزيادة الطلب على تمويل العالمي لأنشطة التجارة والاستثمار.

توقر قوات جديدة للصفقات التجارية وخفض الحواجز أمام المنافسين الصغار و البعيدين لدخول هذا المجال، إضافة لذلك فالأعمال أصبحت مباشرة بين المستهلكين في جميع أنحاء العالم حيث يمكن طلب أي شيء عن طريق الانترنيت دون مغادرة المنزل، مما جعل تحرير تجارة الخدمات المالية والعولمة يعززان بعضهما البعض عندما دفعت المنافسة المتزايدة الشركات البحث عن طرق أفضل و أرخص لتمويل نشاطاتها .

**الفرع الثاني: دور ألغات ومنظمة التجارة العالمية في تحرير الخدمات المالية**

هناك أربعة أسباب رئيسية لتبني التزامات النفاذ إلى السوق والمعاملة الوطنية في الجات[1]:

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ، ص10.

- للالتزام متعدد الأطراف تأثير على، وبغض التحرير في ظل نظام سياسة موجود و على التزامات التحرير المستقبلي، وتضعف الالتزامات المتعددة الأطراف قوة المجموعات المحلية التي تسعى إلى المحافظة على مكانتها، وبغض النظر عن التزامات الحكومة بتعزيز مصلحة الشعب بأكمله.
- تساعد احتمالية اتخاذ التزامات بتحرير خدمات مالية مستقبلية في تشكيل إصلاحات الاقتصاديات، وهنا تسهم التزامات التحرير المستقبلي في ظل الجات في تأسيس إطار زمني لسياسة الاقتصاديات الكلية الضرورية والسياسة الإصلاحات التنظيمية .
- توفر الالتزامات في ظل الجات إشارة إلى استقرار السياسية . فعن طريق تقديم ضمان إضافي للمستثمرين الأجانب تبدأ الدول باستقطاب وجذب رأس المال الأجنبي، فالدول تستفيد من استثمار الأجنبي المتزين، وكذلك تقلل التكاليف بهدف جذب رأس المال عن طريق تقديم أنواع متعددة من الحوافز المالية.
- تشمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، الالتزامات وأحكام عامة تحكم تجارة الخدمات ، وهذه الالتزامات هي عبارة عن التزامات عامة تلتزم بها كافة الدول التي تنظم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية هنا دعت الحاجة إلى وجود قوانين تنظيمية انبثقت من مفاوضات جولة أوروغواي وتضمن الاتفاق ملاحق تشكل جزءا أساسيا منه وهي: [1]
  - ملحق خدمات الاتصالات.
  - ملحق خدمات النقل الجوي.
  - ملحق الخدمات المالية .
  - ملحق انتقال العمال .

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المالية تشمل التأمين المباشر وإعادة التأمين والتعويضات والوساطة كالسمسرة والوكالة والخدمات الاستشارية وتسوية المستحقات ، والخدمات المصرفية مثل

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 11 .

قبول الودائع والإقراض والتمويل ألتأجيري وخدمات المدفوعات والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والمصرفية والكافلات والاعتمادت .

وكذلك المساهمة في إصدار الأوراق المالية والسمسرة المالية وإدارة الأصول كإدارة النقدية وخدمات التسوية و المقاصة الأصول المالية وتوفير ونقل المعلومات ومعالجة البيانات المالية والخدمات الاستشارية.

ويستثني ملحق الخدمات المالية من هذه الخدمات كافة أنشطة المصارف ، حيث المركزية أو السلطات النقدية في مجال ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياستها ويستثني كذلك أنشطة صناديق الضمان الاجتماعي صناديق التقاعد العامة وأية أنشطة أخرى تقوم بها أي من المؤسسات العامة لحساب الحكومة وبكفالتها أو باستخدامها الموارد المالية الحكومية ويؤكد الملحق على حق المصارف المركزية أو من يقوم بوظائفها في الدول الأعضاء في اتخاذ الإجراءات التي تحمي المستثمرين والمودعين وحاملي الأسهم وبوالص التأمين بما يضمن الثبات والاستقرار في السوق المالي وبالتالي فإنه يحق لأية دولة أن ترفض الترخيص بالعمل لأي مصرف أجنبي أو شركة تأمين إذا لم تلتزم بالمتطلبات الوطنية المحددة في هذا المجال.

ومن المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات والتي تحتوي عليها المادة 19 هو مبدأ التحرير التصاعدي إلى حفظ أو إلغاء الآثار العكسية للتدابير الحكومية على تجارة الخدمات ، وذالك بمرور الزمن لتسهيل الوصول للأسواق .

وهذا التدرج يهدف إلى مراعاة الظروف الدولة المشاركة في الاتفاقية، حيث يجب القيام بعملية التحرير من منظور تعزيز مصالح كل المشاركين على أساس المزايا المتبادلة، وتأمين التوازن الكلى للحقوق والواجبات.

إن الجات تتضمن بعض التدخلات في السياسات التي تؤثر على القطاع المالي ، إلا أن هذه التدخلات لا تشمل جميع السياسات وإنما تقتصر على بعضها فقط ، وهو ما يعني أن هناك

بعض الأمور التي تقع تحت السيطرة الكاملة للدولة العضو، ومن بين هذه الأمور التي تكون تحت سيطرة الحكومات ما يلي :

- هناك السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي ممثلة بالسياسة المالية والنقدية ، مثل عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها المصرف المركزي، و من شان ذلك أن يؤثر على الظروف القطاع المالي .فمثل هذه التدخلات يمكن أن تؤثر على القدرة على الإقراض ومنح الائتمان، أو أسعار الفائدة ، أو أسعار الصرف، و مثل هذه التفاعلات تكون خارج نطاق اتفاقية الجات.
- هناك بعض القواعد التنظيمية اللازمة لحماية القطاع المالي ، و استقرار السوق و الاقتصاد وتشمل هذه القواعد التنظيمية والضرورية بعض الجوانب مثل نسب كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة، والقدرة على سداد وغيرها من القواعد ، وإن الجات لا تضع أي قيود بأي حال من الأحمال على مدى القواعد المنظمة المعقولة و المناسبة التي تضعها الدولة العضو.
- هناك بعض القواعد التنظيمية الأخرى والتي لا تعتبر مناسبة بطبيعتها ولكنها مع ذلك تؤثر على ظروف التشغيل والمنافسة في الأسواق مثل متطلبات الإقراض قطاعات أو أفراد 103 معيلين، ويتضمن أيضا الإقراض بمعدلات فائدة مميزة ومثل هذه السياسات لا تخضع بالضرورة إلى الالتزامات التي أخذت في ظل اتفاقية الجات.

**الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية في الجزائر**

إن الجزائر ورغبة منها في جعل نظامها المصرفي يتماشى وما تقتضيه التغيرات العالمية من جهة، وما يقتضيه انتهاجها اقتصاد السوق من جهة ثانية، فقد عملت على إصلاح جهازها المصرفي منذ بداية التسعينات من خلال تبني قانون النقد والقرض 90-10، إلى إلغائه وتعويضه بالأمر رقم03-11 بالمتعلق بالنقد والقرض[1] والذي سبقه مجموعة من الإصلاحات عبر محطات مختلفة منذ حصول الجزائر على استقلالها السياسي وتماشيا مع وجهتها السياسية المنتهجة كما

[1]- الامر 03-11، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، ج.ر، العدد 52 الصادر في 08/27/ 2003.

لحقته أيضا عدة تعديلات. فقد مرت المنظومة المصرفية الجزائرية بعدة مراحل منذ نشأتها سنة 1962 إلى يومنا هذا حيث تميزت كل مرحلة بخصائص معينة ووقعت فيها تطورات مميزة أضفت كل واحدة منها بطابعها الخاص عليها، وسوف يتناول هدا المبحث عرضا تاريخيا لمسيرة الإصلاحات المصرفية في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 2010.

**أولا: إصلاحات 1990 إلى 2003**

جاء قانون النقد والقرض 90-10الصادر في 14 أفريل 1990 [1] وما جاء قبله من قانوني 86-12وقانون 88-06 لترسيخ مبادئ اقتصاد السوق وهذا بوضع قواعد جديدة للمصارف وتحويل المصرف إلى همزة وصل فعالة ونشيطة في وظيفة الوساطة المالية، ويعتبر هذا القانون نصا تشريعيا جاء من أجل إبراز أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي .كما حمل أفكارا جديدة ومبادئ وأهداف سوف نتعرض لها من خلال النقاط التالية:

**أ_ إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 بتاريخ 14 أفريل1990**

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ويعتبر من أهم القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، كما أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986و1988 إضافة إلى حمله أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، و فيما يلي نستعرض أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون[2].

**ب_ أهم مبادئ قانون النقد والقرض 90-10**

يعتبر قانون90-10من القوانين التشريعية الأساسية حيث يشتمل على أهم الأفكار والمبادئ التي جاءت بها قوانين الإصلاح السابقة كما حمل أفكار جديدة تتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه، وتتمثل أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا القانون فيما يلي:

---

[1]- قانون رقم90-10 المؤرخ في 1990/04/14متعلق بالنقد و القرض ،ج ر، العدد 16 الصادرة سنة 1990 (الملغى).

[2]- الطاهر لطرش،"تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية "،3ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004 ، ص ص 195-196.

- الفصل بين السلطة النقدية وخزينة الدولة.
- الفصل بين خزينة الدولة والنظام المصرفي.
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ممثلة في مجلس النقد والقرض.
- إصلاحات نقدية ذات طابع اقتصادي كلي.

وعليه فمن المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون هو وضع آليات العمل التي تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل[1].

**ج_ أهم إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10:**

إن معظم خصائص ومميزات هذه المرحلة هي نتيجة لصدور قانون النقد والقرض في 1990 الذي يعتبر بمثابة ثورة على المنظومة المصرفية السائدة في الجزائر من قبل، لذلك نستطيع إجمالها في:

**_ بنك الجزائر:** أعطي البنك المركزي استقلالية واسعة عن السلطات الحكومية وذلك بموجب قانون النقد والقرض الجديد باعتباره صاحب السيادة وواضع السياسة النقدية وموجه السياسة المالية، وتبعا لذلك فقد تغيرت تسميته من البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر، فهذا القانون الجديد يمكن البنك المركزي الجزائري من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالمصارف المركزية[2].

**_ المحافظ ونوابه :** يعين محافظ بنك الجزائر بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وله ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بترتيب محدد. ولا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي.

**_ مجلس النقد والقرض:** والذي يتمتع بصفتين الأولى استشارية والثانية كسلطة نقدية، والذي جاء خلفا للمجلس الوطني للقرض ويتولى تسيير بنك الجزائر حيث يكون تحت رئاسة المحافظ ويضم

[1]– الطاهر لطرش المرجع السابق، ص 196.

[2]– حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 142.

ثلاثة نواب المحافظ وكذلك ثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الحكومة بناء على خبرتهم في المجالين الاقتصادي والمالي، ويقوم مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى إدارة بنك الجزائر،بالسهر على التطبيق السليم للسياسة النقدية باعتباره سلطة نقدية.

**_ إنشاء هيئات الرقابة المصرفية:** أنشأت السلطات الجزائرية عدة هيئات مراقبة وهي:

- لجنة الرقابة المصرفية.
- مركز المخاطر.
- مركزية عوارض الدفع.
- جهاز مكافحة إصدار شيكات بدون مؤونة. [1]

**_ عدم التخصص المصرفي** :حيث تم السماح لكل المصارف بالقيام بكل أنواع العمليات المصرفية في كل القطاعات الاقتصادية، والجدير بالذكر أنه بموجب قانون النقد والقرض 90-10 فإن المصارف التجارية العمومية تحصلت على قانون أو نظام المصرف الشامل[2]

**_ إنشاء السوق النقدي:**لم ينشئ قانون النقد والقرض السوق النقدي لأنه كان موجودا أصلا بل عمل على تنظيمه وأعطى الحق لجميع المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية للتعامل فيه شراء وبيعا أي التدخل بصفة المقرض أو المقترض، مما يتيح فرص جديدة للمصارف التجارية للحصول على السيولة اللازمة وعدم الالتجاء إلى البنك المركزي من أجل الخصم وإعادة الخصم.

**_ إنشاء بورصة الجزائر:** وهذا بغرض توفير فرصة أخرى لجميع المتعاملين الاقتصاديين للتزود بالأموال والسيولة اللازمة لتسيير نشاطاتهم وأعمالهم، وهي تعمل كذلك على خلق مناخ اقتصادي مبني على قواعد السوق وبالتالي تضع حد للتسيير الإداري للموارد المالية والنقدية الموجودة في الاقتصاد. [3]

---

[1]- قانون رقم90-10 ، المرجع السابق.

[2]-حميدات محمود، المرجع السابق، ص 142

[3]- قانون رقم90-10 ، المرجع السابق.

**_ ترشيد العلاقة بنك الجزائر ولخزينة العمومية:** جعل العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية علاقة تنسيق وتعاون مصبوغة بالرشادة في التسيير والعقلانية في التنفيذ وذلك عن طريق تحديد سقف لمكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى بنك الجزائر بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية كما تم تحديد آجال قصوى مدتها خمسة عشر سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على خزينة[1].

**د_ المصارف والمؤسسات المالية في إطار قانون النقد والقرض 90-10**

أحدث قانون النقد والقرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية والمؤسسات المالية أهمها:

**_ على مستوى المصارف التجارية**

يعرف قانون النقد والقرض المصارف التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

بالإضافة إلى القيام بعمليات الصرف، والعمليات على الذهب والمعادن الثمينة وغيرها، ومن أهم المؤسسات المصرفية التي ظلت تنشط حتى بعد عام 1990 نذكر: البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري. وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. [2]

**_ على مستوى المؤسسات المالية**

تعرف المؤسسات المالية ضمن قانون النقد والقرض 90-10 بموجب المادة 111 والمادة 115 على" أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما

[1]- حميدات محمود، المرجع السابق، ص 150 .

[2]- قانون رقم90-10 ، المرجع السابق.

عدا تلقي الأموال من الجمهور"، ويعني هذا أن مصادر القروض التي تمنحها هذه المؤسسات تتشكل من:

- رأس مال المؤسسة الخاص بها.
- قروض المساهمة.
- الادخار طويل الآجال.

وتقوم هذه المؤسسات بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل وقد قسم قانون النقد والقرض هذه المؤسسات إلى ما يلي:

- صناديق التوفير والاحتياط.
- صناديق القرض البلدي.
- الشركات المالية.
- المؤسسات المالية المتخصصة.
- شركات التأمين. [1]

**_ المصارف التجارية والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية**

سمح قانون النقد والقرض90-10 بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة وكذا إقامة فروع لمصارف ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، بشرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري وكذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض ممضي عليه من طرف محافظ بنك الجزائر. وقد منح مجلس النقد والقرض الاعتماد للمصارف والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية والتي تتمثل في:

**_ مصارف خاصة برأس مال مختلط**

- ✓ البنك المختلط
- ✓ بنك البركة

[1]- مادتين 111 و 115 من قانون رقم90-10 ، المرجع السابق.

- ✓ البنك الاتحادي
- ✓ البنك العام المتوسط
- ✓ منى بنك
- ✓ المؤسسة العربية البنكية الجزائر
- ✓ الشركة الجزائرية للبنك
- ✓ البنك التجاري والصناعي الجزائري

- **مصارف خاصة برأس مال أجنبي**

- ✓ الشركة العامة الفرنسية.
- ✓ سيتي بنك الأمريكي
- ✓ البنك الأردني العربي
- ✓ بنك ناتكسيس
- ✓ البنك القطري ريان بنك

**_ المؤسسات المالية** : لقد تم إنشاء مؤسسات مالية عامة ومختلطة، نذكر من بينها:

- ✓ مؤسسة ضمان القروض العقارية.
- ✓ الصندوق الوطني للإسكان
- ✓ مؤسسةLESSING SALEM

**ثانيا: صلاحات الفترة 1995 إلى 2000**

قامت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1995 بإصلاحات جاءت بعد قانون النقد والقرض مؤكدة على بنفس مبادئ هذا القانون، ومن بين هذه الإصلاحات قانون "المنافسة" حيث تنص المادة الأولى من الأمر 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995 [1] على أن هذا الأمر يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة، وترقيتها وإلى تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة

[1]- أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995 متعلق بالمنافسة، ج ر، عدد 09 ، الصادر في 22 فبراير 1995 (ملغى).

المستهلكين إلى شفافية الممارسات التجارية ونزاهتها، ويمتد مجاله إلى نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات بما في ذلك تلك التي تقوم بها المؤسسات المالية.

كما أكد هذا الأمر على "السهر أكثر على تطبيق النصوص القانونية والتسيير الحسن للمصارف والعقاب على كل خطأ مرتكب والعمل على التطهير المالي لكل ديون المصارف على المؤسسات العمومية والخزينة"، حيث تمثلت هذه الإصلاحات في ما يلي :

- تفعيل دور البنك المركزي على صعيد الاقتصاد الكلي.
- تكثيف تواجد المصارف الأجنبية والخاصة في الجزائر.
- تطبيق آليات مصرفية جديدة.

**ثالثا: إصلاحات الفترة من 2000 إلى 2003**

من الملفت للانتباه في هذه المرحلة من مراحل الإصلاحات المصرفية في الجزائر، هو الاستقرار الاقتصادي خاصة على المستوى الكلي، وهذا من حيث تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة احتياطات الصرف وتحسن الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الوطني، حيث يوعز ذلك كله إلى زيادة المداخل نظرا لارتفاع سعر البترول. وقد تميزت هذه المرحلة من مراحل الإصلاحات المصرفية بما يلي :

**أ_ تكييف المصارف الجزائرية مع المعايير المصرفية الدولية**

عمدت السلطات العمومية في الجزائر خلال هذه المرحلة، إلى تكييف المؤسسات المالية والمصرفية مع المعايير المصرفية الدولية حيث أعلن بنك الجزائر في يوم 26/03/2000 أن التعديلات التي أدخلت على التنظيم المؤرخ سنة 1993 المحدد لشروط إنشاء المصارف والمؤسسات المالية تندرج في إطار تحرير عدد من الأحكام القانونية المتعلقة بالنقد والقرض .

**ب_تعديلات أحكام قانون النقد والقرض 90-10**

و ذلك بإصدار الأمر 01 -01 المؤرخ في 27 فيفري 2001[1] والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990، حيث جاء ليعدل ويتمم بعض الأحكام التي نص عليها قانون

[1]- أمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 متعلق بالنقد والقرض ، ج ر، العدد 14، صادر سنة 2001 ، معدل و متمم للقانون رقم90-10 ( الملغى)

النقد والقرض 90-10، في المادة 14، حيث أصبحت التركيبة القديمة لمجلس إدارة البنك المركزي أي بنك الجزائر، المادة 02 التي تنص على ما يلي: يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته، على التوالي محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، مجلس الإدارة ومراقبان أما عن مجلس النقد والقرض فأصبحت تركيباته الجديدة، كما يلي :

نصت المادة 43 مكرر: "يتكون مجلس النقد والقرض من: أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية". كما عدل كذلك بعض صلاحيات مجلس النقد والقرض، حيث فصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض،أي فصل بين صلاحيتهما. [1]

**ـ رفع رؤوس أموال المصارف التجارية العمومية وزيادة اعتماد المصارف الخاصة**

كما يلاحظ أيضا هذه المرحلة من مراحل الإصلاحات المصرفية في الجزائر، رفع رؤوس أموال بعض المصارف التجارية وذلك بتاريخ 18 جويلية 2001، كما سمح كذلك مجلس النقد والقرض بفتح مصارف تجارية جديدة جزائرية وأجنبية وكذلك مؤسسات مالية، مع الإبقاء على الحضر المفروض على المصارف الإسلامية. [2]

**ـ سحب اعتماد عدة مصارف خاصة**

تعرض "بنك الخليفة "وهو أكبر المصارف الجزائرية الخاصة إلى فضيحة مصرفية كبرى في أوائل سنة 2003 بعد قيام مؤسسه بتحويل أموال المصرف لدعم شركاته المتعثرة.وكانت العديد من المؤسسات والإدارات الحكومية تودع أموالها في هذا المصرف، وأثبتت تقارير يرجع تاريخها إلى سنة2001 مخالفة المصرف للقوانين المصرفية الخاصة بحركة رأس المال واستخدامه، ولكن لم يتخذ أي إجراء ضد المصرف حتى سنة 2003 وقدرت الحكومة المبالغ التي تصرف بها المصرف بـ 1.5 مليار دولار، كما تم أيضا في جوان 2003 سحب اعتماد"بنك التجارة والصناعة الجزائري "وبنك خاص آخر، يسمى بنك الوحدة، وإغلاقهما بعد إدانتهما بعمليات احتيال في مجال

[1]- المادة 14 و43 مكرر من القانون رقم90-10 ( الملغى)

[2]- أمر رقم 01-01 ، المرجع السابق.

التصدير والاستيراد أدت إلى اختلاس ما يقرب من 100مليون دولار، كما تم سحب اعتماد بنك الريان القطري لعدم استجابته لتعليمات البنك المركزي بوجوب رفع رأس ماله، وكلها أحداث ووقائع تؤشر على هشاشة المنظومة المصرفية في الجزائر وعلى بطلان نظرية أن القانون وحده يكفي للإصلاح المصرفي وعلى صحة المقولة بأن العدالة تكمن في نفسية القاضي لا في نص القانون، وأن تطهير العقول أولى من تطهير الديون وأن تربية الإنسان أولى من إعلاء البنيان،هذا من جهة،و تدل أيضا على تشابك المال بالسلطة وتزاوج الاقتصاد بالسياسة

**رابعا: إصلاحات 2003 إلى 2010**

شهدت هذه المرحلة صدور أمرين رئاسيين الأول بمثابة قانون جديد للنقد والقرض يلغي القانون رقم 90-10الصادر بتاريخ 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض وهو الأمر03-11 بتاريخ26 أوت 2003 والثاني هو عبارة عن الأمر رقم 10-04 بتاريخ 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11.

**أ_ النظام المصرفي الجزائري على ضوء الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**

إن الأمر 03-11 الصادر عن طريق أمر رئاسي في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض[1]، يعتبر نصا تشريعيا جديدا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ويلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14.و بذلك يعتبر آخر القوانين المتعلقة بالمنظومة المصرفية، فقد جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد الفضائح المصرفية المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري.

[1] -الأمر 03-11،الصادر ،المتعلق بقانون النقد و القرض، المرجع السابق.

و رغم أن هذا الأمر 03-11 يلغي أحام قانون النقد والقرض 90-10 إلا أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في هذا الأخير مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 ، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، و تجدر الإشارة إلى أنه قد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتها الجزائر، والتي تميزت بما يلي:

- النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.
- تنوع المجال المصرفي والمالي، وذلك من خلال ظهور عدة مصارف ومؤسسات مالية.
- الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.

**ب _ أسباب إصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**

يمكن حصر الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إلغاء قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض واستبداله بالأمر رقم03-11 المؤرخ في 200326/08/26 في النقاط التالية: [1]

- إن الإصدار التشريعي المتمثل في القانون90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي جاء لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها سنة 1988 اتسم بتطبيقات ميدانية حالت دون السير الحسن للنشاط المصرفي والمالي، رغم عملية التطهير التي عرفتها المصارف والمؤسسات المالية العمومية، وذلك بإعادة هيكلة محفظتها المالية ورسمتها، كما نتج عنه ازدواجية في التسيير وصعوبة في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد في ظل غياب التنسيق فأثرت هذه النقائص على التوازنات الكبيرة للمنظومة المصرفية لاسيما من حيث تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار. [2]

[1] -الأمر 03-11،الصادر ،المتعلق بقانون النقد و القرض، المرجع السابق.

[2] - قانون رقم90-10 ، المرجع السابق.

- إن الاختلالات الملحوظة في مجال الإشراف على السوق النقدية، واقتصار سياسة الصرف على تسيير التوازنات واحتياطي الصرف، وضعف آليات مراقبة المصارف، والمؤسسات المالية، وعدم التحكم في الأخطار المرتبطة بالصرف ونسب الفوائد والتداول، وضعف أساليب تسيير ومتابعة المديونية العمومية (الداخلية والخارجية)، وقلة انسياب المعلومات بين السلطة النقدية والجهاز التنفيذي، وعدم تنوع الموارد المالية للدولة .كلها عوامل جعلت المنظومة المصرفية والمالية محور مراجعة شاملة.
- إن الانفتاح المتزايد للاقتصاد، بحكم ليبرالية التجارة الخارجية والاستثمار( المباشر وغير المباشر)، والنمو السريع لعدد متعاملي التجارة الخارجية، والتطور الحديث للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانفتاح المتزايد لقطاع الخدمات على الاستثمار الدولي، كلها ملفات تستدعي من الجزائر تطوير سياستها المالية والنقدية.
- إن انفتاح الدولة على القطاع الخاص في مجال إنشاء المصارف والتعامل المالي، وما أنجر عنه من انحراف في التطبيق، وبالتالي غلق لعدة مصارف وخسارة غير متوقعة للمتعاملين الاقتصاديين ومختلف زبائن هذه المصارف، وبالتالي إهدار لطاقات مالية وطنية، هذا ما جعل السلطة السياسية تولي اهتماما بالغا، بوضع تشريع يأخذ بغين الاعتبار مثل هذه التجاوزات.
- بالرغم من إصدار قوانين وأوامر رئاسية تسهل من إجراءات الاستثمار الداخلي والخارجي، وتقديم تحفيزات لا تضاهيها بعض التشريعات لدول الجوار، إلا أن المسجل بين النظري والتطبيق الميداني لا يبعث على الارتياح إطلاقا،و هذا يعود إلى جملة من العراقيل أهمها، دور المصارف التجارية والاستثمارية في عملية الإقراض. ولعل هذه العوامل مجتمعة جعلت السلطة السياسة تقدم على وضع جملة من التدابير، من شأنها أن تساهم في تدليل العقبات، وتنهض بهذا القطاع الحيوي نحو مصاف المؤسسات المصرفية التي يحول عليها في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأحسن. [1]

[1]– قانون رقم90–10 ، المرجع السابق.

**ج_ أهداف الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**

كما أدخلت أحكام الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض تغييرات هدفت من خلالها إلى ما يلي[1] :

-توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

-تعزيز دور اللجنة المصرفية، ودعم استقلاليتها.

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية.

-ضمان الأمن والاستقرار المالي.

-التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي.

-منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري المصارف.

-إنشاء قواعد وآليات تسمح بالتسيير الفعال للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني.

**د_ أهم ما جاء في الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض**

يمكن تفصيل أهم ما جاء في هذا الأمر في النقاط التالية:

**1_ استقلالية البنك المركزي**

قبل البدء في الحديث عن استقلالية البنك المركزي من خلال الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض يجب أن يعلم أولا ما المقصود بالاستقلالية وما هي أهم معاييرها ؟ حيث تعد استقلالية البنك المركزي من أهم الجدالات المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية، حيث من شأن هذه الاستقلالية أن تزيد من مصداقية المصارف المركزية وفعالية السياسة النقدية .وقد لوحظ خلال العقدين الماضيين تنامي الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي على المستويين النظري والعملي، خاصة بعد تبني صندوق النقد الدولي لها رسميا في توصياته الخاصة بالإصلاح المالي والمصرفي. حيث تعتبر هذه الاستقلالية الشرط الأساسي لإمكانية قيام البنك المركزي بوضع

[1]- الأمر 03-11 ،المتعلق بقانون النقد والقرض، المرجع السابق.

وتنفيذ أهداف السياسة النقدية، بما يضمن تحقيق الهدف الرئيسي لها والمتمثل في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة.

ويقصد باستقلالية البنك المركزي منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، عن طريق عزله عن أية ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية من جهة، ومنحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، فالبنك المركزي له الاستقلالية في تحديد الأهداف إذا لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه، والعكس فيما إذا كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق .كما أن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا كانت له الحرية في وضع وتطبيق السياسة النقدية المناسبة لتحقيق أهدافه، ولا يعد مستقلا إذا كان ملزما بقاعدة نقدية محددة أو بتمويل عجز الميزانية مثلا. إلا أن منح البنك المركزي استقلاليته لا يعني ألا يكون مسؤولا اتجاه أية جهة، وهذا ما يستلزم على الأقل ضرورة قيامه بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته، من خلال المنشورات والتقارير في مواجهة الرأي العام أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية من خلال المثول أمام لجانها المتخصصة. ومن أهم معايير استقلالية البنك المركزي ما يلي:

-مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي ومنح التسهيلات الائتمانية للحكومة.

-مدى حرية وسلطة البنك المركزي في وضع وتطبيق السياسة النقدية، وحدود تدخل السلطة التنفيذية في ذلك.

-أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة بالنسبة لبقية الأهداف الأخرى.

-مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة، وسلطتها فيما يخص ميزانية المصرف.

-مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة.[1]

[1]- الأمر 03-11 ،المتعلق بقانون النقد والقرض، المرجع السابق.

و من خلال ما سبق وإذا أمعنا النظر في مواد الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض نجد أنه قد جاء في هذا القانون أن بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،ويعد تاجراً في علاقته مع الغير ويحكمه التشريع الجزائري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر،ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة[1].

وقد أعطي الأمر 03-11 بنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ ينص على أن " بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثاً عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد."[2]

كما تجدر الإشارة أن الأمر 03-11 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص ليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض90-10،يعود لما شهادته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من المصارف الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة ، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى ناجعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.

**2_مجلس إدارة بنك الجزائر**

يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية يتكون من المحافظ وثلاثة نواب وموظفين ذو أعلى درجة معينين بموجب مرسوم بحكم كفاءتهم

[1]- الأمر 03-11،المتعلق بقانون النقد والقرض، المرجع السابق.

[2]- الأمر 03-11،نفس المرجع .

في المجالين الاقتصادي والمالي إذ يتولى مجلس إدارة بنك الجزائر وذلك من خلال الصلاحيات المخولة له والتي نصت عليها المادة 19 منه والمتمثلة فيما يلي[1]:

-إجراء مداولات حول تنظيم بنك الجزائر وكذلك فتح الوكالات والفروع وإلغائها.

-ضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر كما يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.

-تحديد ميزانية بنك الجزائر كل سنة، كما يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه لرئيس الجمهورية.

-يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها.

-يبت في جدول الدعاوى القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر ويرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.

-يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبهما حساباته ويضبطها كما يضطلع بجمع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

ونشير إلى أن مجلس الإدارة يجتمع بناءاً على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاث أعضاء ذلك، ويكون عقد الاجتماع بحضور ثلاث أعضاء على الأقل وتتخذ القرارات بالأغلبية، وفي حالة تعادل عدد الأصوات،يكون صوت الرئيس مرجحاً.

**3_ مجلس النقد والقرض**

ويتكون حسب ما جاء به الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من[2] أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر إضافة إلى شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية تعينان بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، ويرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع عضوين منه أو يقترحون جدول أعماله ويتخذ القرارات بالأغلبية، وفي حالة تعادل عدد

[1]- المادة 19 من الأمر 03-11، المرجع السابق.

[2]- نفس الأمر 03-11.

الأصوات،يكون صوت الرئيس مرجحاً، ويعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة على الأقل مع استلزام حضور ستة(06)أعضاء على الأقل، وقد تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة62 الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والاقراضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن المصارف والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، ويخول للمجلس بالصلاحيات التي تحددها المادة (62) من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتي يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية. [1]
- إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 من الأمر 03-11.
- تحديد مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات.
- سير وسائل الدفع وسلامتها، وكذا وضع شروط اعتماد المصارف والمؤسسات المالية وفتحها لاسيما تحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف والمؤسسات المالية، أضف إلى ذلك شروط فتح المكاتب التمثيلية.

[1]- المادة 62 من الأمر 03-11 ،المتعلق بقانون النقد والقرض، المرجع السابق.

وأمام اختلاف صلاحيات المجلس بين صلاحيات تنظيمية وأخرى فردية،فان كيفية ممارسة هذه الصلاحيات وتوابعها تختلف، فحسب المادة (63) من الأمر03-11المتعلق بالنقد والقرض "يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى وزير المالية خلال يومين من موافقة المجلس عليها،ويحق للوزير أن يطلب تعديلها خلال عشرة (10) أيام، وإذا لم يطلب وزير المالية التعديل ضمن المهلة المذكورة تصبح هذه الأنظمة نافذة[1].

ويجب على المحافظ حينئذ أن يستدعي المجلس للاجتماع في اجل خمسة (05) أيام ويعرض عليه التعديل المقترح ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذاً مهما يكون مضمونه وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية.

**4_ الهيئات الرقابية والوقائية** : نص الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على إنشاء مجموعة من الهيئات الرقابية التي تسمح بتسيير النظام المصرفي على أحسن وجه خاصة في ظل فتح مجال المبادرة الخاصة والأجنبية التي تعتمد إلى قواعد السوق.

- ✓ **اللجنة المصرفية:** جاء الأمر 03-11 ليؤكد على الهدف منن إنشاء اللجنة المصرفية في نص المادة 103 بل راح أبعد من ذلك فيمنح الصلاحيات لهذه اللجنة، حيث نص الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في مادته (105) على أنه: تؤسس لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة مدى احترام المصارف والمؤسسات المالية لأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها وبالمعاقبة على المخالفات التي تتم معينتها...كما تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة المصرفية، وأصبحت اللجنة المصرفية بموجب المادة 106 من الأمر03-11 تتشكل من خمسة أعضاء: محافظ وقاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي وتتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية[2].

[1]- الأمر 03-11، المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

وتنفذ اللجنة المصرفية مهمتها الرقابية من خلال نوعين من الرقابة هما:

**ـ الرقابة المكتبية:** والتي تعتمد على فحص وتحليل التقارير والبيانات والإحصائيات التي ترفعها المصارف والمؤسسات غير المصرفية بانتظام للجنة المصرفية للوقوف على حقيقة المراكز المالية للمصارف ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف وتتكفل اللجنة بتحديد آجال وكيفيا تقديم الوثائق.

**ـ الرقابة الميدانية:** والتي تقوم بها المصالح المختصة لبنك الجزائر بصفة اعتيادية على أساس برنامج بعمليات رقابة شاملة في عين المكان تسمح بالتحقيق من شرعية العمليات المصرفية المنجزة ومقارنتها مع المعطيات المصرح بها لبنك الجزائر مع المعطيات المرقمة التي تمت معاينتها وعلى أساسها يتم إعداد تقارير من قبل المفتشين تحول إلى اللجنة المصرفية التي تبلغها بدورها إلى مجلس الإدارة وكذا محافظ حسابات المصارف والمؤسسات المعنية في حالة الإخلال.

وتنهي اللجنة عمليات المراقبة باتحاد تدابير وإجراءات عقابية إذا استدعى الأمر ذلك، وتتناسب حدة هذه العقوبات مع درجة الأخطاء والمخالفات المثبتة. وتبدأ هذه التدابير من اللوم إلى حد إلغاء الترخيص بممارسة النشاط، ومن بين هذه التدابير[1]:

- الإنذار و التوبيخ.
- المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط.
- التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه.
- إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه.

ويرتبط مجال فرض القواعد المالية من طرف اللجنة المصرفية بجميع التدابير التي من شأنها إعادة التوازن المالي للمصرف والمؤسسة المالية أو تصحيح أساليب إدارية عندما يبرر وضعها ذلك، وتمس هذه القواعد المراكز المالية الكبيرة في الميزانية، توزيع القروض، سياسة إعادة

[1]- الأمر 03-11، المرجع السابق.

التمويل، تغطية الحقوق، احترام معدلات التغطية ومركزية المخاطر...الخ. فعندما تسجل اللجنة اختلال في هذه العناصر فإنها تقوم بفرض قواعد مالية من شأنها تعديل الوضعية المالية وتصحيح أساليب التسيير، فيمكن لها أن تراسل المصرف للرفع من رأس ماله وإن كان حده الأدنى محترما، وهو ما يعني أنه ليس من الضروري أن يكون المصرف في حالة إخلال بأي قاعدة مصرفية، بل يكفي أن يسجل اختلالا ماليا يمكن أن يؤدي مستقبلا لحدوث نتائج مضاعفة من شأنها التأثير على التوازن المالي للمصرف أو الجهاز المصرفي ككل.

زيادة على ذلك يمكن للجنة أن تقضي إما بدلا عن هذه العقوبات وإما إضافة إليها بعقوبة مالية تكون مساوية على الأكثر للرأس المال الأدنى الذي يلزم المصرف أو المؤسسة المالية بتوفيره وتقوم الخزينة بتحصيل المبالغ الموافقة.

- ✓ **محافظو الحسابات** : حيث نص الأمر 03-11المتعلق بالنقد والقرض في مادته 100 على انه يجب على كل مصرف أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع المصرف الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل إذ يخضع محافظو الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية وعموما تتمثل مهامهم فيما يلي[1]:
  - الإعلام الفوري للمحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم.
  - تقديم تقرير خاص لمحافظ بنك الجزائر حول المراقبة التي قاموا بها، والذي يجب أن يسلم في أجل (4) أشهر ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية.
  - تقديم تقرير خاص للجمعية العامة حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104 من الأمر 03-11 وهذا بالإضافة إلى أنهم ملزمين بإرسال نسخة من هذا التقرير للمحافظ.

أما فيما يخص المراكز الوقائية على ضوء الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض فانه ينظم بنك الجزائر ثلاث مركزيات هي

[1]- المادة 100 من الأمر 03-11، المرجع السابق.

- ✓ **مركزية المخاطر**: حيث تكلف مركزية المخاطر بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المصارف والمؤسسات المالية.
- ✓ **مركزية عوارض الدفع** : عمد بنك الجزائر إلى إنشاء مركزية لعوارض الدفع تكلف بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، وعليه فإن مركزية عوارض الدفع تكلف بـ:
  - تنظيم بطاقية مركزية عوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها.
  - نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات.

ـ **مركزية الميزانيات** :وهي مرصد إحصائي محاسبي ومالي للمؤسسات، الهدف منها تطوير المعلومات الخاصة بالمؤسسات للحصول من هذه الأخيرة على تصريحات لميزانياتها، جدول حساباتها وكذا جدول النتائج والبيانات الملحقة، تهيأ من خلال إحصائيات والتي تجعلها بنك معلومات يستجيب عند الحاجة للمعلومات الاقتصادية والمالية. وعليه، فإن هذه الثلاث مركزيات تشكل مراكز معلومات وتحليل تغذى وتزود من طرف كل مصرف أو مؤسسة مالية، والتي يمكن أن تراجع من طرف هذه لأخيرة، كما أن هذه المركزيات تنشر مذكرات إعلامية تكون قاعدة معلومات محاسبية ومالية حول المؤسسات والعائلات حول مديونياتهم وعوارض الدفع المتعلقة بهم.[1]

## المطلب الثالث :

## الخوصصة، الاندماج وتدويل النشاط المصرفي الاندماج المصرفي

تعتبر خوصصة المصارف أحد نواتج العولمة، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخوصصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خوصصة المصارف في الدول النامية بعد زوال دواعي الملكية العامة للمصارف في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق

[1]- الأمر 03-11 ،المتعلق بقانون النقد والقرض، المرجع السابق.

برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق،أما التدويل المصرفي يقصد به توسيع العمليات الدولية والمتمثلة في العمليات بالعملة الصعبة وعمليات المقاصة مع غير المقيمين، بالإضافة إلى تزايد ارتفاع إقامة المؤسسات المصرفية في الخارج.

**الفرع الأول:خوصصة المصارف**

أصبح من الضروري على بعض الدول خاصة الدول النامية والتي يتميز اقتصادها أو قطاعها المصرفي بوجه التحديد بتدني مستوى الكفاءة وبالتالي عدم قدرته على المنافسة وخاصة بعد تحرير تجارة الخدمات المالية، أن تتبنى سياسة معينة للرفع من كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي، ومن أهم هذه الاتجاهات هو الاتجاه نحو خوصصة المصارف.

وتعتبر خوصصة المصارف أحد نواتج العولمة، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخوصصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خوصصة المصارف في الدول النامية بعد زوال دواعي الملكية العامة للمصارف في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق.

**أولا: تعريف الخوصصة**

لقد ظهرت مصطلحات عديدة للخوصصة منها الخصخصة التخصيص ، التخاصية ، كما أنها ليست ذات تعريف محدد وإنما هناك مجموعة من التعاريف تختلف باختلافي المدارس والمذاهب وتورد التعاريف التالية :

تعني الخوصصة بأنها عملية تقليص دور الحكومة أو توسيع دور القطاع الخاص في نشاط معين أو في ملكية وسائل الإنتاج بمعين زيادة حصة القطاع الخامس في الاقتصاد.

كما يمكن تعريفها بأنها تحويل جزئي أو كلي لملكية المؤسسات العامة وأدارتها وتسييرها من القطاع العام إلى القطاع الخاص[1].

[1]–سعيد النجار،التخصصية و التصحيحات في البلاد العربية، بدون طبعة ، دار النهضة ، بدون بلد النشر،2003، ص23.

الخوصصة تعين الرغبة في التحرر الاقتصادي و ذلك بالتخلص من الاقتصاد الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد[1].

**ثانيا: دوافع الخوصصة** :هناك مجموعة من المبررات والدوافع وراء تبني سياسة الخصخصة وأهمها:

**أ_ الدوافع الاقتصادية:** إن أهم مبرر استند إليه الاقتصاديون هو فشل مؤسسات القطاع العام في مجال التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وخاصة في الدول النامية التي تتميز مؤسسات القطاع العام فيما يلي[2]: معنى الكفاية الاقتصادية، غياب عنصر الجودة، الديون ،الاختلاس و الرشوة.

زد على ذلك أن مؤشرات النمو والبطالة والتضخم والعجز في الميزانية كلها تدل على فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية كل هذه العوامل أدت إلى تزايد الأصوات المنادية بضرورة المجال أمام القطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لها.[3]

**ب_ الدوافع المالية** : تعاني الكثير من الدول من الأعباء الملقاة على الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها ، وهذا يدخل ضمن أهداف الخصخصة، كما تهدف أيضا إلى زيادة التدفق النقدي لخزينة الدولة من خلال بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

**ج_ الدوافع الاجتماعية:** يمكن للخوصصة في هذا المجال أن تستعمل كأداة للتخلص من بعض المشاكل والمظاهر الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية ذلك أن القطاع الخاص يعتبر أقدر على

---

[1]– عبد الرزاق خليل ، محمد زرقون اثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات الشمال إفريقيا ، جامعة الشلف العدد03،الجزائر،2005،ص63.

[2]– ياسمين بو عاملي، الخوصصة ودور السوق المالية في تفعيلها لدراسة بعض التجارب المغربية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009 ، ص 18.

[3]–ضياء محمد الموسوي ، العولمة و اقتصاد السوق الحر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص133.

محاسبة العامل المهمل أو المقصرة ، كما أن الخوصصة تؤدي إلى مزيد من الحرية الشخصية و إيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج[1].

**الفرع الثاني: الاندماج المصرفي**

إن الاندماج المصرفي هو أحد متغيرات العولمة، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءةمن خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ علىالبقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية.

**أولا: مفهوم الاندماج المصرفي:**

يتميز العصر الحاضر بأنه عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى، لذلك يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المال ي والمصرفي عالميا، باعتباره أحد المظاهر الأساسيةللعولمة، وأحدث التحديات للقطاع المصرفي الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية ويدعم القدرة علىالاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة.

و يعرف على انه اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد[2] ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبلا أتمام عملية تكوين المصرف الجديدكما أصبح الاندماج المصرفي يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين أساسين:

[1]– رزيق كامل، رحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خوصصة المصارف ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، مخاطر وتحديات، جامعة جيجل، يومي11/10 ماي 2005 ، بدون صفحة.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص153

-المتغير المتعلق باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية(OMC) ، وهذا المتغير من شأنه إن يزيد من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

-المتغير المتعلق بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 8 بالمائة من قيمة الالتزامات المصرفية لأي مصرف، أضف إلى ذلك المتغيرات الأخرى كالتقدم التكنولوجي وتطور المعلوماتية وتكريس ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي وتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا .

**ثلانيا: أهداف الاندماج المصرفي:**

تهدف المصارف من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي :

- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور الزبائن والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل .

-خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا واقل مخاطرة .

- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف المصرف بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في المصارف السابقة .

- الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الإنترنيت...إلى غير ذلك.

**ثالثا: شروط الاندماج المصرفي**

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي ومن أهمها[1]:

- أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.
- أن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات.
- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

**رابعا: أنواع الاندماج الصرفي :**

للاندماج المصرفي، أنواع متعددة ولكل منها دواعي استخدام فهناك اندماج مصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، وهناك اندماج من حيث العلاقة بين إطراف عملية الاندماج.

**أ_ الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة** وفيها نميز بين نوعين[2]:

**1_ الاندماج المصرفي الأفقي:** وفيه يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها مثل المصارف التجارية، مصارف الاستثمار والأعمال، والمصارف المتخصصة.

**2_ الاندماج المصرفي الرأسي:** وهو الاندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة مع المصرف الرئيسي في المدن الكبرى، وهناك الاندماج المختلط والذي يتم

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق، ص153.

[2]– صفوت عبد السلام عوض الله:الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، مصر، 2003 ص98.

بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها، مثال ذلك الاندماج بين مصرف تجاري ومصرف متخصص.

**ب_ الاندماج المصرفي من حيث أطراف عملية الاندماج** ومن أهم أنواعه ما يلي :

**1_ الاندماج المصرفي الإرادي:** والذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدمج والمصرف المندمج مع الموافقة من طرف الحكومة(السلطة النقدية)، حينها يقوم المصرف الدمج بشراء أسهم المصرف المندمج، إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثلالسندات أو الأسهم ونشير إلى أن السلطات النقدية تشجع في كثير من الدول مثل هذا النوع من الاندماج.

**2_ الاندماج المصرفي القسري (الإجباري):** ويتم هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد المصارف مما يضطر السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الاندماج الإجباري، حيث تعثر أحد المصارف(الإفلاس والتصفية) يستلزم إدماجه في إحدى المصارف الأخرى الناجحة، واللجوء إلى هذا النوع من الاندماج يتم بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني .

ولتشجيع هذا الاندماج يرفق بقانون يشجع المصارف مقابل إعفاءات ضريبية أو عن طريق مد المصرف الدمج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالمصرف المندمج.

**3_ الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية :** إن الاندماج المصرفي كما قلنا سابقا هو أحد متغيرات العولمة، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوقالمصرفية العالمية والمحلية، ويمكن تلخيص النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج في النقاط التالية[1]:

[1]–سعيد عبد الخالق:القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج والتكتل، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، 2001، ص8.

-إن الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين المصارف الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفرات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات المصرف واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها .

-التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تعزيز موقع المصرف في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره .

- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية.
- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.
- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي

**الفرع الثالث: التدويل المصرفي**

أما التدويل المصرفي يقصد به توسيع العمليات الدولية والمتمثلة في العمليات بالعملة الصعبة وعمليات المقاصة مع غير المقيمين، بالإضافة إلى ت ا زيد ارتفاع إقامة المؤسسات المصرفية في الخارج .

كما يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال المصرفي والمالي، والدليل على ذلك الزيادة المعتبرة في تواجد المصارف خارج أسواقها المحلية .

وتتجه المصارف في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها، أي غزو أو الدخول في أسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي قد تكمن وراء تدويل نشاط المصارف تتشابه إلى حد كبير من نظيراتها الخاصة بغزو الشركات الدولية ومتعددة القوميات لأسواق جديدة، إما بالاستثمار المباشر أو غير المباشر، ومثلما نجد شركات متعددة القوميات نجد أيضا المصارف المتعددة القوميات.

وهناك عدة أشكال لتدويل النشاط المصرفي للمصارف منها :

**ـ الشكل الأول** :تقديم الخدمات المالية بواسطة مؤسسة في بلد ما إلى مستهلك الخدمة في بلد آخر، أي تقديم الخدمات المالية عبر الحدود ويدخل هذا الشكل في توسيع الأعمال الدولية لمصارف البلد المعني، أي بيع خدمات لغير المقيمين.

**ـ الشكل الثاني** :توزيع الخدمات المالية عبر إنشاء شركات تابعة أو فروع أو وكالات بواسطة المؤسسات المالية المقيمة في بلد آخر، بخلاف الدول المضيفة ويدخل هذا الشكل ضمن تأسيس فروع البلد المعني لفروع أو شركات تابعة في الخارج سواء للتعامل مع المقيمين أو غير المقيمين.

ومن أسباب التوجه نحو تدويل نشاط المصارف :تجنب الخطر عن طريق توزيع الأسواق وخاصة خطر المنافسة وتشبع السوق المحلي، انخفاض التكاليف (عمالة أرض، مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة مع نظيرتها في الدولة الأم، الاستفادة من الحوافز والامتيازات في الدولة المضيفة في التوسع والنمو، وغيرها من الأسباب، وغالبا ما يكون الاستثمار الأكثر تفضيلا للمصارف الأجنبية في الدولة المضيفة هو إنشاء مصارف ذات الاستثمار المشترك، حيث يشترك كل من المستثمر الأجنبي والوطني فيرأس المال والإدارة معا .

**خلاصة الفصل:**

لقد تطورت الخدمات المصرفية كغيرها من النشطات الاقتصادية، بتطور المجتمعات و تغير احتياجات العملاء، فأصبح لازما على المصارف أن تواكب هذا التغيير و تقدم خدمات تتماشى و متطلبات المجتمع، فكان لظهور التبادل و النقود و الإيداع الأثر الكبير على ظهور الخدمات المصرفية إلى أن قامت المصارف بالإقراض .

و بالتالي ظهر حليا دور المصارف في المجتمع، ألا و هو دور الوسيط بين المودعين و المقترضين .و مع رحلة التطور الصناعي في العالم، عمدت المصارف على تقديم خدمات أخرى للمجتمع تلائم متطلبات ذلك العصر، إذ ظهرت عمليات مصرفية أخرى زيادة على عمليات الإيداع والإقراض كعمليات المصرفية التجارية و خدمات التحصيل و غيرها.

إن تطبيق النظم الحديثة لتقديم الخدمات لا يكفي، بل يجب توفير مجموعة من الخصائص التي تساهم في تمييز خدمات المصارف عن بعضها، وتتمثل هذه الخصائص في تطبيق الجودة على هذه النظم، حيث أن التميز مرهون بمستوى جودة الخدمات المقدمة والتي تقاس اعتمادا على أساس الفرق بين الجودة المتوقعة والجودة المدركة، حيث إن الهدف النهائي لجودة الخدمة المصرفية يتمثل في إرضاء الزبون .لكن الخدمات المصرفية لم تتوقف عند هذا الحد، إذ وبظهور عنصر المنافسة بين المصارف لجأت المصارف على اعتماد استراتجيات لمواجهة تحديات البيئية المصرفية، وتوسيع النشاط وضمان الاستمرارية، ما أدى بالمصارف إلى تشكيل كيانات عملاقة عن طريق الاندماج فيما بينها لمواجهة المنافسة.

وفي ظل كل التغيرات التي أحدثتها العولمة على مستوى الأسواق العالمية وكذا اتفاقية التجارة العالمية القاضية بتحرير التجارة الخارجية حيث كان على المصارف وأمام هذه المتغيرات، إلا أن تجاهد للبقاء وتحافظ على مكانتها في السوق مما جعلها تتوجه نحو الاندماج والخوصصة، وتكوين كيانات قادرة على المنافسة في ظل بيئة مصرفية أفرزتها العولمة المالية والنزعة نحو التحرير.

# خاتمة

يشمل التحرير المصرفي مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية ، و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ، إنشاء نظام إشرافي قوي.

تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية و بالتالي إعطاء لقوى السوق الجدية في العمل، عن طريق تحرير معدلات الفائدة.

وعدم وضع حدود قصوى لها مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات و تحسين نوعيتها . بزيادة الادخار و التحكم بالأسعار و القضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.

لقد تعددت الاتجاهات حول إمكانية تطبيق سياسة التحرير المصرفي، حيث أن هناك من ينادي بتطبيقها، و لكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة، و هناك من يرفض تطبيقها و يطالب بالتدخل الحكومي في المنظمة.

فالتحرير المصرفي ساهم في إصلاح المنظومة المصرفية التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها، كما أن تحرير هذه الخدمات المصرفية مكن المصارف من لعب دور الوساطة بين المؤسسات والسوق المالي، باعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية هذه الأسواق، ويمكن المصارف التجارية أيضا من ممارسة مهام البنوك الشاملة رغم عدم استقرارها.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت البيئة الاقتصادية والمالية والمصرفية تغيرات وتحولات متسرعة أملتها بشكل خاص ظاهرة العولمة، والتي يشكل مصدرها النظام الاقتصادي الجديد، وتسارع التقدم في تكنولوجيا المعلومات، والثورة الهائلة في وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومما يعكس التسارع في هذه التحولات نمو مواقع شبكة الانترنت في العالم، وت ا زيد عدد مستخدمي هذه الشبكة، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية الفورية عبر الإنترنت، والانتشار الواسع للتجارة الالكترونية.

ومواكبة لهذه التغيرات و مار فقها من تسارع في عولمة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية الجاتس وإ زلة القيود أمام توريد الخدمات المالية والمصرفية، وانفتاح الأسواق المصرفية على بعضها البعض، بدأت المصارف العالمية تغير من ممارستها المالية والمصرفية

بصورة جوهرية، الأمر الذي أدى إلى تزايد عمليات الاندماج والخوصصة وتدويل النشاط، وبالتالي اتجاه هذه المصارف نحو تقديم خدمات و منتجات مصرفية جديدة.

ولم يكن التغير يمس طريقة تقديم الخدمات فقط، بل تعداه إلى تغيير طبيعة المصارف في حد ذاتها، فظهرت بذلك مصارف لا وجود لها على ارض الواقع متمثلة في المصارف الالكترونية، كما تم إلغاء التخصص الذي لطالما لزم عمل المصارف و قسمها إلى مصارف تجارية و مصارف أعمال...، لدخل في عصر المصرف الشامل الذي لا يعترف بالتخصص في مجال معين، بل يتعامل مع الكل، إذ يأخذ ودائع من كل القطاعات و يقدمها كقروض لكل القطاعات و يقدمها كقروض لكل القطاعات، بالإضافة إلى نشاطه في مجالات عديدة تتعدى القطاع المصرفي.كل هذه الحركية و التطور الحاصل في مجال المصارف أدى بأن تلقي الخدمات المصرفية بآثار على مستوي جودتها .

رغم النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة ، إلا أنها تشهد صعوبات في الدول النامية ، ترجع هذه الصعوبة لهشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية ، فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية، و أصبحت تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرر المصرفي نظرا لأثارها السلبية على الاقتصاد، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن بالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في طريقها وكذا ضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي، فليس المهم تطبيق سياسة التحرر المصرفي بل بإدارتها بنجاح، و التمسك بالشروط الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي الأخير نوصي بمايلي:

- العمل على تنويع و تطوير الخدمات البنكية و الاهتمام أكثر بجودة الخدمات المصرفية، للوصول إلى التميز و إرضاء رغبات الزبائن.

- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري من خلال دورات التكوين لكسب الخبرات و أفضل تأهيل لجميع موظفين ، خاصة المتعاملين مباشرة مع العملاء.
- التقليل من القيود المفروضة على البنوك الأجنبية لممارسة نشاطاتها بأكثر حرية ، دون إهمال

مراقبتها و العمل على تكليفها بتمويل كل أنواع المشاريع سواء المتوسطة أو طويلة الأجل.

- العمل على دمج البنوك الجزائرية و خاصة العمومية منها في الأسواق العالمية ، و ذلك للاستفادة
- من الخبرات و المعلومات التي تقدمها البنوك الكبيرة في المجالين المصرفي و المالي.
- فتح المجال أمام كل المتعاملين في السوق المصرفية الجزائرية و منح الفرص المتكافئة لجميع البنوك سواء كانت وطنية أو أجنبية ، بغية تحسين الخدمات المصرفية.
- الحرص على فهم الزبون الجزائري و توفير احتياجاته و متطلباته من طرف البنوك فذلك أهم عنصر عليها مراعاته ، لكسب أكبر حصة من الزبائن ، و بالتالي منافسة البنوك و تقليل الاحتكار المصرفي.

# قائمة المراجع

**أولا: الكتب.**

1-أحمد محمود أحمد، **تسويق الخدمات المصرفية**، مدخل نظري تطبيقي،ط1، دار البركة للنشر والتوزيع ، الأردن 2001.

2-بيان هاني حرب، **مدخل إدارة الأعمال**، ط ، 1الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

3-حسن صادق، حسن عبد الله، **إدارة الجودة الشاملة في ظل اقتصاديات الأعمال**، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بعنوان الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات،البحرين،26/27-2006.

4-حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ط3، ديوان المطبواعات الجامعية،الجزائر ،2005.

5-رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمات المصرفية، دار التواصل العربي الطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة الوارقة للنشر والتوزيع، الأردن ،2008.

6-زياد رمضان، محمود بودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط1 ، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000.

7-سعيد النجار " **السياسات المالية والأسواق المال**، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،1994

8-سعيد النجار،التخصصية و التصحيحات في البلاد العربية،دار النهضة، بدون بلد النشر،2003

9-سمير محمد عبد العزيز،**عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين :التجارة العالمية والوثيقة**،2003.

10- شدا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، ط1، مؤسسة طابا، ، 2002.

11- صفوت عبد السلام عوض الله:الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، مصر،2003.

12- صلاح الدين حسن السيسي: القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني،القطاع المصرفي وغسيل الأموال، ط 1، عالم الكتب ،2003.

13- ضياء محمد الموسوي ، العولمة و اقتصاد السوق الحر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005

14- طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر،2006.

15- الطاهر لطرش،"تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية "، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

16- عبد الحافظ السيد بدوي: إدارة الأسواق والمؤسسات المالية– نظرة معاصرة – دار الفكر العربي، 1999.

17- عبد المطلب عبد الحميد «**البنوك الشاملة. عملياتها وإدارتها**»،الدار الجامعة، مصر،2001.

18- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، مصر،2001 .

19- د.عدلي شحادة قندح" **:تأثير إتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية** " **(1995/2003)**، إدارة السياسات الاقتصادية، مصرف قطر المركزي،2003.

20- مأمون الدرادكة، طارق الشبلين **الجودة في المنظمات الحديثة**، دار صفاء للنشر، مصر، 2000.

21- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية،2004 .

22- محمد عبد الفتاح الهيرفي، **الإدارة الرائدة**، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

23- محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، دار البازوري للنشر لتوزيع، الأردن 2005 .

24- محمد محمد علي إبراهيم، الجات :الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، مصر،2003.

25- محمد محمود مصطفى، التسويق الإستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع الاردن،2003.

26- محمود جاسم الصميدعي، وردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن،2005.

27- هشام خالد، **البنوك الإسلامية الدولية وعقودها**، ط1 ، دار الفكر الجامعي، مصر،2001.

**ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية**

**أ_ رسائل الدكتوراه**

1-بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة،2006 .

2-زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة للتنمية الريفية، أطروحة دكتوراه، تحفيظ ،علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة ،2005 .

3-شريط عابد" **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية :حالة المغرب العربي**"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية ، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر العاصمة،الجزائر ،2004.

4-قريشي محمد الجموعي" :**قياس الكفاءة المصرفية في المؤسسات الاقتصادية : دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة1994 /2003**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،الجزائر،2006

5-معراج هواري، **تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في مصارف التجارية الجزائرية**,دارسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

**ب _ مذكرات الماجستير**

**1-** شعيب شنو، الحركة الاقتصادية عند مالك بن نبي و تحديات العولمة المغربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001.

**2-** ياسمين بو عاملي، الخوصصة ودور السوق المالية في تفعيلها لدراسة بعض التجارب المغربية، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة، الجزائر،2009.

**ثالثا :المجلات**

1-أحمد سيد مصطفى، «مداخل صناعية لرفع كفاءة عمليات المصارف »، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 45، يناير 1991، ص(45-ص46).

2-بومدين يوسف، **إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،العدد الخامس،2007 .

3-عبد الرزاق خليل ، محمد زرقون اثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات ، مجلة اقتصاديات الشمال إفريقيا ، جامعة الشلف العدد03،الجزائر.

4-ناجي معلا، «أصول التسويق المصرفي»، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1994.

**رابعا:الملتقيات:**

1-بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، " **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع وتحديات، المنعقد يومي14 /15ديسمبر 2004 ، جامعة شلف.

2-رزيق كامل، رحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خوصصة المصارف ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، مخاطر وتحديات، جامعة جيجل، يومي11/10 ماي 2005 .

3-سعيد عبد الخالق:القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج والتكتل، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، 2001 .

**خامسا: النصوص القانونية**

1-قانون رقم90-10 المؤرخ في 1990/04/14متعلق بالنقد و القرض ،ج ر، عدد – 16 الصادرة سنة 1990 (الملغى).

2- أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995 متعلق بالمنافسة، ج ر، عدد 09 ، الصادر في 22 فبراير 1995 (ملغى).

3-أمر رقم 01-01 متعلق بالنقد2001 – والقرض المؤرخ في 2001/02/27، ج ر، العدد 14، صادر سنة 2001 ، معدل و متمم للقانون رقم90-10 ( الملغى).

4-الأمر 03-11، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض ج.ر،.ج، ج العدد 52 الصادر في 2003/08/27

**سادسا: المرجع باللغة الأجنبية**

1- Agnès Bénassy Quéré - Véronique Salinas: « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet،2005
2- Ben Salha. O (2006), libération financière crises Bancaires Et croissance économique : une investigation empirique en données de

panel, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Master, économique et finance International,Paris,France.

3- Commission perspective de développement économique et social ( 2000),projet de rapport problématique de le réforme de system bancaire : éléments pour débat social- CNES-

4- Détire, Philippe (2001), construire une démarche qualité. 4 me édition, Eb, Edition d'organisation, Paris, France.

5- OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N : 05 - 2335 présenté par quelques pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon,…) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005.

6- Kotler et G.Armstrong, principles of marketing service, Edition prentice hall,1996.

7- Philippe D'Avisent – Jean Pierre Petit : "**Economie internationale ; La place des banques**" ; édition : Dundod :1999

8- Sylvie de coussergues, La Banque structures marchée, Edition : Dalloz, 2 me Edition, Paris France, 1996.

# الفهرس

## الفهرس

مقدمة.....2
**الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للتحرير المصرفي .....7**
المبحث الأول :مفهوم التحرير المصرفي .....8
المطلب الأول : تعريف التحرير المصرفي ومبادئه .....8
الفرع أول:تعريف التحرير المصرفي .....8
الفرع الثاني :مبادئ التحرير المصرفي..... 10
المطلب الثاني : مزايا وعيوب التحرير المصرفي. .....11
الفرع الأول: مزايا التحرير المصرفي. .....11
الفرع الثاني : عيوب التحرير المصرفي .....14
المبحث الثاني : أساليب تجسيد التحرير المصرفي.....16
المطلب الأول : إجراءات و شروط التحرير المصرفي .....16
الفرع الأول: إجراءات التحرير المصرفي.....16
الفرع الثاني : شروط التحرير المصرفي .....17
المطلب الثاني : عوامل زيادة قدرة تنافسية القطاع المصرفي في ظل التحرير المصرفي.....22
خلاصة الفصل: .....26
**الفصل الثاني :تأثير التحرير المصرفي على جودة الخدمات المصرفية .....28**
المبحث الأول : مفهوم الخدمات المصرفية .....29
المطلب الأول : تعريف الخدمات المصرفية و تصنيفها .....29
الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية .....29
الفرع الثاني : تصنيف الخدمات و الخدمات المصرفية.....33
المطلب الثاني : ماهية جودة الخدمات المصرفية .....38

الفرع الأول :تعريف جودة الخدمة المصرفية .....38
الفرع الثاني: أبعاد قياس جودة الخدمة المصرفية .....39
المبحث الثاني : تأثير التحرير المصرفي بجودة الخدمات المصرفية.....43
المطلب الأول : العولمة المالية العولمة المصرفية .....43
الفرع الأول: العولمة المالية .....44
الفرع الثاني : العولمة المصرفية المطلب الثاني .....47
المطلب الثاني : تحرير الخدمات المالية والمصرفية.....55
الفرع الأول: عوامل تفسير نمو قطاع الخدمات المالية .....55
الفرع الثاني: دور ألغات ومنظمة التجارة العالمية في تحرير الخدمات المالية .....55
الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية في الجزائر.....58
المطلب الثالث : الخوصصة ، الاندماج وتدويل النشاط المصرفي الاندماج المصرفي.....78
الفرع الأول: خوصصة المصارف.....79
الفرع الثاني: الاندماج المصرفي .....81
الفرع الثالث: التدويل المصرفي .....85
خلاصة الفصل: .....87
خاتمة: .....89
قائمة المراجع..... 93
الفهرس .....100